وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، تسيير و علوم تجارية
التخصص: اقتصاد كمي

بعنـــــوان:

# أثر التعليم الثانوي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)

من إعداد الطالبين:
- بهيليل علي
- حميدي محمد ياسين

أمام اللجنة المكونة من السادة:

| | | |
|---|---|---|
| د. رملي محمد | أستاذ محاضر "أ" | رئيسا |
| أ.د. بوطيبة فيصل | أستاذ التعليم العالي | مشرفا |
| د. رفافة براهيم | أستاذ محاضر "أ" | مناقشا |

السنة الجامعية:2021/2020

# إهداء

**بسم الله الرحمان الرحيم**

**~~ وقضي ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالولدين إحسانا ~~**

**إلي من أوصاني بهما القرآن الكريم إلي أغلي ما أملك في الدنيا، إلي التي حملتني وأرضعتني عذب الحنان وصفاء الحب وخالص العطاء .**

**إلي من كانت شمعة تنير دربي،إلي من كانت تسقيني دعاء أو عطاء العوم حتى وصلت إلي أسمى المراتب ~أمي~ أطال الله في عمرها .**

**إلي سندي ودعمي في مشواري الذي علمني حب الخير والاعتماد على النفس، الذي جعلني أعرف معني التحدي والنجاح ،الذي آمل أن يراني دوما في الطليعة إليك ~ أبي ~**

**إلي القلوب الطاهرة والنفوس البريئة إلي إخوتي وأخواتي .....**

**وايضا اهدي هذا العمل الى صديقاي العزيزان سعدلي وليد وعلو طيب اللذان كان خير رفيق...والختام سلام....**

**بهيليل علي**

# إهداء

**بسم الله الرحمان الرحيم**

**~~ وقضي ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالولدين إحسانا ~~**

**إلي من أوصاني بهما القرآن الكريم إلي أغلي ما أملك في الدنيا، إلي التي حملتني وأرضعتني عذب الحنان وصفاء الحب وخالص العطاء.**

**إلي من كانت شمعة تنير دربي،إلي من كانت تسقيني دعاء أو عطاء العوم حتى وصلت إلي أسمى المراتب ~أمي~ أطال الله في عمرها .**

**إلي سندي ودعمي في مشواري الذي علمني حب الخير والاعتماد على النفس، الذي جعلني أعرف معني التحدي والنجاح ،الذي آمل أن يراني دوما في الطليعة إليك ~ أبي ~**

**إلي القلوب الطاهرة والنفوس البريئة إلي إخوتي وأخواتي .....**

**وأيضا اهدي هذا العمل الى صديقاي العزيزان غناوي مروان ومفتاح اللذان كان خير رفيق...والختام سلام....**

**حميدي محمد ياسين**

**شكر وتقدير**

الحمد لله الذي بنعمته تتم الأعمال الصالحات، أحمده وأشكره وأسأله من فضله

المزيد وأشكره شكرا مقرونا بالتهليل والتحميد على نعمة ، وما أمدني به من صبر وقوة وتوفيق في إعداد هذه المذكرة.

فالشكر وكل الشكر إلي من أحاطني برعايته طوال فترة إعداد المذكرة ،ولم يبخل علي بوقت أوبعلم،وليس ذلك إلا لخلقه العظيم أستاذي الفاضل فيصل بوطيبة.

ولا بقوتي في هذا المقام التقدم بالشكر والتقدير إلي كل أسرة كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير.

## قائمة الجداول


| الرقم | العنوان | الصفحات |
|---|---|---|
| 01 | تطور نسبة النجاح في شهادة البكالوريا(2020/2012) | 50 |
| 02 | الوصف الإحصائي | 64 |
| 03 | نتائج اختبار الاستقرارية | 65 |
| 04 | نتائج الارتباط مابين متغيرات الدراسة | 66 |
| 05 | نتائج فترات الابطاء | 67 |
| 06 | نتائج اختبار التكامل المشترك | 68 |
| 07 | نتائج نقدير النموذج تصحيح الخطأ | 60 |
| 08 | نتائج تجانس ثبات تباين البواقي | 72 |
| 09 | نتالئج اختبار السببية | 72 |


## قائمة الأشكال


| الرقم | العنوان | الصفحات |
|---|---|---|
| 01 | تطور عدد تتلاميذ الثانوي | 46 |
| 02 | تطور عدد الثانويات | 47 |
| 03 | تطور عدد أساتذة التعليم الثانوي | 48 |
| 04 | تطور نتائج البكالوريا | 49 |
| 05 | الناتج المحلي | 61 |
| 06 | التراكم الخام لرأس المال | 62 |
| 07 | عدد العمال | 63 |
| 08 | نسبة الناجحين في شهادة البكالوريا | 64 |
| 10 | اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية | 70 |

**فهرس المحتويات:**

مقدمـــــــــة ..... أ - د

**الفصل الأول: الأدبيـــات النظريـــــة (التعليم ونظريات النمو الاقتصادي )**

تمهيـــد .....7

**المبحث الأول: التعلييم ونظريات نمو الاقتصادي** ..... 8

المطلب الأول: مفهوم التعليم.....8

المطلب الثاني: هل التعليم إنفاق استهلاكي أم استثماري.....9

أولا: مزايا التعليم كاستهلاك .....9

ثانيا: مزايا التعليم كاستثمار .....9

المطلب الثالث: التعليم والنمو الاقتصادي..... 10

أولا: مفهوم اقتصاديات التعليم.....10

ثانيا: العلاقة بين التعليم والاقتصاد.....10

ثالثا: أثر العليم على النمو الاقتصادي.....11

المطلب الرابع: مفاهيم حول النمو الاقتصادي.....11

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي.....11

ثانيا:الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية.....12

ثالثا:مصادر النمو الاقتصادي.....13

رابعا: أنواع النمو الاقتصادي.....14

المطلب الخامس:محددات النمو الاقتصادي.....15

أولا: عدد السكان.....15

ثانيا: رأس المال.....16

ثالثا: التقدم التكنولوجي.....16

رابعا: التصدير.....17

**المبحث الثاني: الأدبيات النظرية الحديثة (النيوكلاسيكية).....17**
المطلب الأول: نظرية Solow.....17
المطلب الثاني:نظرية Denison.....18
المطلب الثالث:نظرية Shultez.....19
المطلب الرابع:نظرية رأس المال البشري.....20
المطلب الخامس: نظرية النمو الداخلي (نقد Solow).....21
خلاصة الفصل:.....26
**الفصل الثاني: الدراسات السابقة**
تمهيد:.....28
المبحث الأول: دراسات سابقة عن الجزائر.....29
أولا: دراسة بوضياف حفيظ .....29
ثانيا: دراسة فيصل بوطيبة .....29
ثالثا: دراسة بصدار زوليخة.....30
رابعا: دراسة غيدة فلة وغيدة فوزية.....31
خامسا: دراسة أمينة بلحنافي وفيصل مختاري .....32
سادسا:دراسة نورة دكومي.....33
**المبحث الثاني: دراسات أجنبية.....34**
أولا: دراسة نايف بن نزار كمال .....34
ثانيا: دراسة نشوى محمد عبد ربه.....34
ثالثا: دراسة اناس صالح وانتصار أبوبكر.....35
رابعا: دراسة حسام بسام.....36
خلاصة الفصل:.....37

**الفصل الثالث: تطور التعليم الثانوي في الجزائر**

تمهيد:.....39

**المبحث الأول: نشأة ومبادئ التعليم الثانوي .....40**

المطلب الأول:النشأة.....40

المطلب الثاني:مبادئ التعليم الثانوي.....40

أولا:مبدأ وحدة النظام .....40

ثانيا: مبدأ التوافق.....41

**المبحث الثاني:مشاكل وتطور التعليم الثانوي في الجزائر .....40**

المطلب الأول: مشكلات التعليم الثانوي في الجزائر.....40

المطلب الثاني: تطور التعليم الثانوي في الجزائر.....41

أولا:تطور عدد اللاميذ الثانوي (2011/1963).....42

ثانيا: تطور عدد الثانويات(20011/1963).....43

ثالثا:تطور عدد الأساتذة.....44

رابعا: تطور نتائج بكالوريا.....45

مراحل إصلاحات التعليم الثانوي في الجزائر.....46

أولا: المرحة الأولى من 1962إلى 1972..... .....46

ثانيا: المرحلة الثانية(1970-1980).....47

ثالثا: المرحلة الثالثة (1980- 1989).....47

رابعا: المرحلة من( 1990) إلى يومنا هذا.....48

خلاصة الفصل:.....50

**الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية**

تمهيـــد:.....52

**المبحث لأول: نشأة ومفهوم التكامل المشترك.....53**

المطلب الأول: مفهوم التكامل المشترك.....53

أولا: النشأة.....53

ثانيا: مفهوم التكامل المشترك.....53
المطلب الثاني: شروط التكامل المشترك.....54
**المبحث الثاني: نموذج بيانات الدراسة.....54**
المطلب الأول: نموذج الدراسة.....54
المطلب الثاني: بيانات الدراسة.....55
أولا:الناتج المحلي .....55
ثانيا:النراكم الخام لرأس المال.....56
ثالثا:عدد العمال.....57
رابعا:نسبة الناجحين في شهادة البكالوريا.....58
المطلب الثالث: الوصف الاحصائي لبيانات الدراسة.....58
**المبحث الثالث:عرض النتائج ومناقشتها.....59**
المرحة الأولى: اختبار الاستقرارية.....59
المرحلة الثانية:دراسة طبيعة الارتباط مابين متغيرات الدراسة.....60
المرحلة الثالثة: التأخرات .....60
المرحلة الرابعة: اختبار التكامل المشترك.....61
المرحلة الخامسة: تقديرات النموذج.....62
المرحلة السادسة: اختبار جودة النموذج.....63
المرحلة السابعة:اختبار السببية.....65
خلاصة الفصل.....66
خاتمـــــة.....68
قائـمة المراجـــع.....70

**ملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة ما بين التعليم الثانوي و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)، وقد استندنا في ذلك أولا على الأساس النظري الذي يوضح هذه العلاقة من خلال نظرية الرأس المال البشري والنمو الداخلي بالإضافة إلى الدراسة القياسية التي استخدمت فيها منهجية التكامل المشترك بأسلوب (Johanson) . توصلت نتائج الدراسة إلى وجود تكامل مشترك مابين التعليم الثانوي و النمو الاقتصادي في الجزائر في المدى الطويل، إلا أنه لا يوجد تأثير للتعليم الثانوي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

**الكلمات المفتاحية:** التعليم الثانوي، النمو الاقتصادي، منهجية التكامل المشترك، الجزائـــــر.

**Abstract:**

This research paper aims to analyse the relationship between the secondary education (high school) and the economic growth in Algeria during the period (1980 – 2017). In our study, we relied firstly on theoretical basis which highlights this relationship through Human Capital theory and internal growth in addition to the standard study under which Cointegrationmethodology was used with (Johansen) test.

The study results found that there is a Cointegration between the secondary school and the economic development in Algeria in the long term. However, there is no effect of secondary (high school)education on economic growth in Algeria.

**Key words:**

Secondary education/High school education - Economic growth - Cointegrationmethodology - Algeria

# المقدمة

يعرف التعليم على انه عمليه منظمه تهدف إلى اكتساب الشخص المتعلم، ومن المعروف أن الصلة بين التعليم والاقتصاد والتنمية وثيقة، فالتعليم يساهم في التنمية بصورة مباشرة من خلال ما يقدمه لها من قوى بشرية متعلمة ومن معارف علمية هي ثمرة البحث العلمي الذي يرتبط بالتعليم، وما يغرسه من مواقف اتجاه العمل، والتنظيم والمجتمع، تحابي جميعها التنمية بشكل أو بآخر ومن جانب آخر ينظر إلى التعليم على أنه خدمة استهلاكية وحق دستوري من حقوق الفرد القائمة على عائق الدولة ولكن بعد ظهور نظريات المفكرين الاقتصاديين أكدوا على أهمية نمو المعارف والمهارات البشرية من خلال العمليات التعليمية وما تقدمه من إسهامات من خلال التعليم يؤدي إلى زيادة قدراته الإنتاجية وذلك لأنه قوة فاعلة في عملية التنمية الاقتصادية من خلال إسهاماته في كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وبذلك أصبح اقتصاد التعليم أي العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي من الموضوعات الرئيسية في مجال الاقتصاد بل فرعا من العلم القائم بذاته التي تساهم بشكل كبير في الحد من ظاهرة البطالة المتفشية خاصة في فئة الشباب من عملة شواهد عليا فأمام وضع اقتصادي هش نسب نمو ضعيفة ومعدلات بطالة مهولة، وضع حتمية التوظيف الذاتي اعتباره واحد من المخارج المهمة لتشجيع التشغيل وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال الشركات الصغرى والمتوسطة المحلية من طرف المقاولين الشباب حامل المشاريع الناشئة من قيمة مضاعفه محتملة.

والجزائر كغيرها من الدول التي أولت اهتماما خاصا بالموارد البشرية من خلال مجانية التعليم، كما كرست جهودا من اجل تطوير نظامها التعليمي من خلال التخطيط للتعليم وإعادة النظر في برامج ومناهج التربية والتعليم بداية من الطور الأساسي مرورا بالدور الثانوي الذي يعتبر بدوره حلقة وصل بين التعليم الأساسي والتعليم العالي،ونظرا لمكانته الكبيرة التي يمثلها هذا الطور من خلال ابتكارات طلاب واكتساب مهارات فكرية عالية سعت الجزائر ورائها بغية الحصول المخرجات ذات جوده عالية تساهم في دفع عجلة النمو

- **الإشكالية:**

بناءا على ما سبق ذكره و نتيجة العلاقة بين التعليم والنمو فإن الإشكالية التي تتمحور حول التساؤل التالي:

ـ هل يؤثر التعليم الثانوي إيجابا على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

- **الفرضية**:

يوجد تأثير ايجابي للتعليم الثانوي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

- **اهمية الدراسة:**

1ـ أهمية التعليم بالنسبة للفرد والمجتمع حيث يعتبر أساس سعادة الفرد ورفاهيته وتقدم ورقي المجتمع.

2ـ جودة التعليم ودوره الفعال في التأثير على النمو والتنمية.

3ـ لفهم و معرفه العلاقة بين التعليم الثانوي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

4ـ لتوعية وسعي وراء الاستثمار في التعليم بصفه عامة والثانوي بصفة خاصة من خلال الإنفاق على قطاع التعليم كونه أداة للإنعاش الاقتصادي في البلاد.

5ـ دراسة العلاقة السببية بين التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر خاصة.

- **دوافع الدراسة**:

➢ **أسباب ذاتية:**

- ✓ ـ الرغبة في معرفة ما مدى مساهمة التعليم في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية وانعكاساته على المجتمع خاصة الطور الثانوي.
- ✓ ـ إضافة إلى ميولي لموضوعات متعلقة بالتنمية الاقتصادية.

- **أسباب موضوعية:**

✓ ـ أهمية الموضوع في ظل محدودية الدراسة والأبحاث في هذه المواضيع التي تتعلق بالتعليم والنمو الاقتصادي.

✓ ـ تزويد المكتبة الجامعية ببحث علمي يسن ما العلاقة التي تربط بين النمو الاقتصادي والتعليم وخاصة التعليم الثانوي.

✓ ـ بحكم تخصصنا وكذلك إثراء رصيدينا من المعرفي في مثل هكذا مواضيع تؤثر على حياتنا اليومية.

- **أهداف الدراسة:**

ـ محاولة الوصول إلى تعريف واضح لكل من التعليم والنمو والتنمية الاقتصادية ونظريه رأس المال البشري.

ـ تسليط الضوء على واقع التعليم الثانوي ودوره الاقتصادي.

ـ التعرف على مدى تأثير التعليم الثانوي في النمو الاقتصادي في الجزائر.

ـ إيضاح العلاقة القائمة بين التعليم والنمو الاقتصادي.

ـ معرفة الجدوى من الاستثمار في التعليم الثانوي.

- **منهجية البحث**:

إن منهجية البحث تتوقف على طبيعة الموضوع لحد ذاته والهدف الذي تسعى إليه الدراسة والإجابة على التساؤل المطروح حاولنا الاعتماد على المنهج الوصفي لوصف مراحل تطور التعليم الثانوي والمنهج التجريبي من خلال تطبيق الأساليب القياسية لمعرفة العلاقة السببية بين التعليم الثانوي والنمو الاقتصادي وكان ذلك من خلال استخدام أسلوب التكامل المشترك.

### ❖ خطة البحث:

قسمنا بحثنا وفق طريقة IMRAD بحيث الفصل الأول الأدبيات النظرية لعلاقة التعليم والنمو الاقتصادي يحتوي على مبحثين المبحث الأول عنونا كالتالي التعليم والاقتصاد تضمن خمسه مطالب أما المبحث الثاني عنونا كالتالي نظريات النمو الاقتصادي هو الآخر تضمن خمسه مطالب أما الفصل الثاني (أدبيات التطبيقية) سنخصصه للدراسات السابقة بحيث ينقسم إلى جزئين الجزء الأول دراسات سابقه محلية أما الجزء الثاني دراسات سابقة أجنبية.

أما الفصل الثالث خصصناه لتطور التعليم الثانوي في الجزائر وذلك بوضع البيانات الأولى لنشأه التعليم الثانوي إضافة إلى المبادئ التي تناولها هذا الأخير متطرقا إلى المشكلات التي واجهته وفي جزء آخر أحصينا التطورات التي مر بها التعليم الثانوي في الجزائر مع ذكر ابرز إصلاحاته.

أما الفصل الرابع (الجانب التطبيقي) في المبحث الأول نستخدم المنهجية المستعملة في الدراسة أما المبحث الثاني نوضح بيانات هذه الدراسة أما المبحث الأخير نستعرض فيه أهم النتائج ومناقشتها.

# الفصل الأول:

# التعليم ونظريات النمو الاقتصادي

**تمهيد:**

يعد العنصر البشري أهم العناصر الإنتاجية التي يمكن أن تساهم أساسا في رقي وتقدم الأفراد والمجتمعات ومن تحقيق التنمية لكن لن يؤدي هذا العنصر دوره دون التعليم في تراكم الرأس المال البشري وبما أن ينظر إلى التعليم كونه استثمار جد كبير وهذا ما تشير إليه نظريه النمو الاقتصادي لان التقدم الذي يزيد من معدل النمو الاقتصادي طويل الأجل بسرعة عندما تكون قوه العمل أحسن تعليما وهذا ما ستعرف عليه من خلال هذا الفصل الذي قسم إلى جزئين، نتعرف من خلال الجزء الأول على موضوع التعليم وما هي النمو الاقتصادي أما في الجزء الثاني تم التركيز على مختلف نظريات النمو الاقتصادي التي احتظت مكانا في الدراسة القياسية.

## المبحث الأول: التعليم ونظريات نمو الاقتصادي

### ❖ المطلب الأول:مفهوم التعليم

التعليم هو كل ما يطرأ على سلوك الفرد بفضل اكتساب أنماط إدراكية ولغوية وحركية تنمي الخبرات التي تزيد من كفاءة الفرد على التعامل مع العالم الخارجي والتي تظهر من خلال زيادة قدرة الفرد على تحقيق احتياجاته ومتطلباته.(ياغي، 2003، ص8)

وكما يعرف التعليم أيضا على أنه نشاط عقلاني سلوكي يستهدف البناء المتوازن للإنسان عقليا وسلوكيا ومعنويا واجتماعيا وفكريا وأخلاقيا ويجب أن يتم بعيدا عن العشوائية والتجربة والخطأ لأنه يسعى لتنمية وزيادة المعلومات والمهارات والخبرات والاتجاهات التي يحملها الفرد.(زواولة، 2004، ص97)

التعليم هو نظام من الأعمال المقصودة وسلسلة من العمليات والنشاطات المنظمة الهادفة لإحداث التفاعل وهو عمليات تفاعل متبادل بين المعلم والمتعلمين،يفرض أن تؤدي إلى تغير إيجابي في السلوك لاسيما سلوك المتعلمين والتعليم ناتج ايجابي لعملية التعليم.

ـ كما يقصد به تلك المعارف التي يتحصل عليها الفرد منذ ولادته إلى أن يموت،وهو ما ينعكس على تصرفاته في الحياة اليومية، وقد جاء في مقررات اللجنة المركزية من المؤتمر الرابع إلى المؤتمر الخامس (1983/1970) لحزب جهة التحرير بأن التعليم بمفهومه الواسع هو العنصر الأساسي في تكوين الفرد وتشكيل الفكر وتحديد السلوك وهو دعامة أساسية في كل المجتمعات، حيث أن رقي الشعوب ونموها يقاس بنوعية ومضمون برامجها التعليمية. (بوعشة، 2000، ص10)

ـ ويعتبر التعليم عملية تزويد الأفراد بحصيلة من العلم والمعرفة في إطار معين،فهو يهتم بتنمية المعارف كوسيلة لتأهيل الفرد للدخول في الحياة العلمية من خلال زيادة المعلومات العامة ومستوى الفهم للعالم الخارجي ويهدف التعليم إلى الملكات الفكرية واكتساب المعارف العامة والخاصة بما في ذلك التي تهدف الحصول على كفاءات مهنية معينة تؤهلهم للالتحاق بوظائف محدودة،كما أنه يمثل نشاط اقتصادي ينتظر من ورائه تحقيق منفعة من جهة ويتطلب زيادة فعالية أداء الأفراد العاملين من جهة أخرى.

ويرتبط المحتوى التعليمي ارتباطا وثيقا ومستمرا بالمجالات الاجتماعية والاقتصادية،حي يهتم بتهيئة الأجيال الصاعدة لمطالب التنمية الشاملة ولهدا وجب أن ينظر للتعليم كغاية في حد ذاته، بل كعنصر أساسي له قيمة كبيرة سواء من الناحية الحضارية والمعنوية للفرد والمجتمع أو منا الناحية الاقتصادية التي تساهم في تحفيز التنمية الاقتصادية.

## ❖ المطلب الثاني: هل التعليم إنفاق استهلاكي أو استثماري؟

لقد كانت النظرة إلى التعليم قديما خاصة من جانب معظم الاقتصاديين على أنه مجرد خدمة تقدم للأفراد دون انتظار عائد من ورائها، ومن هنا جاءت النظرة إلى التعليم على أنه استهلاك لا عائد كبير منه في حين كانت النظرة إلى الإنفاق على بناء المصانع واستصلاح الأراضي وغيرها من الأمور المادية على أنها استثمار في جملته نظرا لسرعة العائد منه وضخامته في معظم الأحيان،ومن هنا توجهت معظم الميزانيات في الماضي إلى القطاعات المادية.

مع مرور الزمن أخذت الدراسات تتناول مدى أهمية التعليم وكذى محاولة قياس مدى إسهام التعليم في النمو الاقتصادي أو قياس مدى أهميته بالنسبة للأفراد من خلال المقارنة بين تكلفة التعليم و المكاسب المادية المتوقعة في المستقبل بالنسبة للفرد المتعلم، ومن هنا تحولت النظرة إلى التعليم، فبالإضافة إلى كونه خدمة استهلاكية فهو يعد استثمارا للموارد البشرية ورأسمال بكل المقاييس الاقتصادية.(الخواجا، 2001، ص ص25 -28)

### ❖ مزايا التعليم كاستهلاك:

- ✓ ـ سلعة استهلاكية معمرة
- ✓ ـ استهلاك له تأثير في أنماط الاستهلاك الأخرى
- ✓ ـ يسمح للعامل بحل مشاكل أعقد
- ✓ ـ يساهم في تغيير طبيعة العمل الذي يقوم به الفرد،حيث تزداد فرص العمل بزيادة التعليم، وكذلك يقل المجهود العضلي بينما يزداد المجهود الذهني.
- ✓ ـ له قيمة نظرا لتأثيره في شخصية الإنسان، و يمنحه الثقافة والمعرفة، بصرف النظر عن العائدين الاجتماعي والثقافي.

### ❖ مزايا التعليم كاستثمار:

- ✓ ـ جعل الفرد أكثر حماسا ورغبة في الاختراع والابتكار.
- ✓ ـ يساعد على تقسيم العمل واستخدام التكنولوجي.
- ✓ ـ يساعد على إمكانية اكتشاف التكنولوجي دون تأخير.
- ✓ ـ يساعد ويحفز الاقتصاد الوطني والدولي على تصدير العمل والمنظمين.
- ✓ ـ يسمح بزيادة مزايا التوليف بين عناصر الإنتاج، والمقارنة بين باقي العناصر التي تستخدم عناصر بشرية أقل كفاءة.

بناءا على ما سبق يتبين أن التعليم يخدم غرضا مزدوجا فهو يرتكز على زاويتين:

(الاستهلاك والاستثمار) وهما يكادان يندمجان فلا يمكن القبول بواحدة دون الأخرى وبالتالي إن التعليم حتمية اقتصادية مزدوجة فهو استثمار من حيث قيامه بإعداد القوى البشرية

اللازمة لعمليات الإنتاج، وهو استهلاك من حيث إشباعه لحاجات الأفراد.(شعير، 1982، ص ص27 -28)

## ❖ المطلب الثالث: التعليم والنمو الاقتصادي

### 1-3 مفهوم اقتصاديات التعليم:

يعرف علم اقتصاديات التعليم على انه العلم الذي يبحث أمثل الطرق لاستخدام الموارد التعليمية بشريا وزمنيا وماليا وتكنولوجيا من اجل تكوين البشر بالتعليم والتدريب تكوين شاملا متكاملا حاضرا ومستقبلا فرديا واجتماعيا ومن اجل أحسن توزيع ممكن بهذا التكوين.(عابدين،2004 ، ص 42)

كما يعرف على أنه ذلك الفرع من علم الاقتصاد الذي يهتم بعملية إنتاج التربية والتعليم والمهارات المعرفية وتوزيعها بين الجماعات والأفراد المتنافسين كما يهتم بمقدار ما ينبغي على المجتمع أن يفقهه وتأثير هذا الإنفاق على النشاطات ألاقتصاديه الاجتماعية.(زاهي،2001 ، ص32)

ومن ما سبق نستنتج أن اقتصاديه التعليم هو فرع من الاقتصاد يسعى إلى تطبيق الفكر الاقتصادي على التعليم يهدف ترشيد الإنفاق على التعليم وإعداد الكوادر البشرية اللازمة لتغطية عنصر العمل بكفاءة وفعالية كما يحاول قياس مساهمه التعليم في التنمية الاقتصادي، والملاحظ عدم وجود تعريف شامل لاقتصاديات التعليم النظري للاختلاف في أصل هذا العلم وتضارب الفلسفة بين كل من علم الاقتصاد وعلم التربية والحداثة النسبية لهذا العلم في حد ذاته تلعب دوره كبيره في استقرار المفاهيم والمصطلحات.

### 3 -2: العلاقة بين التعليم والاقتصاد

يتطلب التغيير الجذري في عمليات الإنتاج التي تحتاجها التنمية التفكير في موضوع العمالة وتوزع القوى البشرية وتدريبها واكتسابها مهارات تساعدها على إحداث التطور فزيادة الثروة الوطنية بزيادة الإنتاج في السلع مصدر رئيسي للتنمية الاقتصادية أو زيادة الدخل القومي، وبالتالي تحسين دخل الفرد كما أن تحقيق النمو الاقتصادي يتطلب توفير القوى العاملة المدربة والمؤهلة بمهارات وتخصصات متنوعة تقوم بالعمل وتؤديه على أحسن مستوى وهنا كان الارتباط وثيق بين التعليم و الاقتصاد إذ لم يعد ينظر إلى العملية التعليمية على أنها نوع من الخدمة تقدم للناس في عزلة من العملية الاقتصادية وإنما أصبح ينظر لها على أنها استثمار ونشاط اقتصادي وجهان لعملية تستهدف النهوض بمستوى حياة الفرد والجماعة.(هاريسون وتشارلز، 1966، ص75)

أخذ التعليم من التسعينيات منعطفا جديدا، أسهمت الدراسات في تحليل الوظيفة الاقتصادية للتعليم حتى أصبح اقتصاد التعليم من الموضوعات الرئيسية في مجال الاقتصاد بل فرعا من العلم قائما بذاته.

تتوقف درجة نجاح ومصداقية التعليم على مدى قدرته الاستجابة لما يتطلبه اقتصاد بلد ما من يد عاملة على مختلف المستويات والتخصصات، كما ينجح تأثير الاقتصاد في النظام التقليدي من خلال ما يخصص له من موارد مالية مما يساعد هذا النظام على أداء عمله بكفاءة ونجاح، وذلك في وجود سياسة تعليمية مناسبة، لذا فإنه من خلال دور التعليم في التأثير في الموارد البشرية وتهيئتها للعمل و الإنتاج وتتضح هذه العلاقة القوية بين النظام التعليمي في المجتمع والاقتصاد وذلك من خلال التأثير المتبادل بين النظام التعليمي والقوى العاملة في المجتمع.

## 3 -3:أثر التعليم على النمو الاقتصادي :

لقد أكد الاقتصاديون على اختلاف توجهاتهم على أهمية دور التعليم وتأثيره الفعال والإيجابي في عملية النمو الاقتصادي وهي فعالية عناصر الإنتاج المادي منذ وقت مبكر بالنظر إلى الفوائد التي تعود على الاقتصاديات من جراء العناية بالاستثمار في التعليم وما تشهده المجتمعات من تحسين في مستوى معيشة أفرادها.

## ❖ المطلب الرابع: مفاهيم حول النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي من المفاهيم التي فرضت نفسها في مجالات البحث التي تعني بالتقدم والرقي وأصبحت من أهم مواضيع البحث في القرن العشرين.
ويعود الاهتمام بهذا المفهوم إلى إلحاح الدول النامية على تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة من أجل زيادة رفاهيتها والاستغلال الأمثل لثرواتها وذلك بتطوير قطاع الإنتاج.

## 1-4 مفهوم النمو الاقتصادي:

يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه:

ـ "حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي."(عجيمة وعلي، 2004، ص73)

ـ زيادة قدرة الوطن على إنتاج السلع والخدمات ، فكلما كان معدل النمو الاقتصادي الوطني أكبر من معدل النمو السكاني كلما كان أفضل لأنه سوف يؤدي إلى رفع مستوى معيشة ألأفراد (صخري، 2005، ص12)

ـ النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي،بل لابد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي بمعنى أن معدل النمو لابد وأن يفوق معدل النمو السكاني، وكثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي لبلد ما، إلا أن نمو السكان لمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي، فعلى الرغم من زيادة الناتج المحلي في البلد إلا أنه لم يحقق نموا اقتصاديا ووفقا لذلك فإن:[معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي *معدل النمو السكاني.] ." (عجيمة وعلي، 2004، ص ص73.74)

ـ إن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة (عادة ما تكون سنة ) مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها أما الدخل الحقيقي فهو يساوي نسبة الدخل النقدي إلى المستوى العام للأسعار،أي أنه يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة، فإذا زاد الدخل النقدي بنسبة معينة وزاد المستوى العام للأسعار بنفس النسبة فإن الدخل الحقيقي سوف يضل ثابتا ولا يحدث هناك تحسن في مستوى معيشة الفرد في هذه الحالة بل أكثر من هذا إذا زاد الدخل بمعدل أقل من معدل الزيادة في الأسعار (معدل التضخم) فإن الدخل الحقيقي للفرد سوف ينخفض ويتدهور مستوى معيشته ومن ثم لن يحدث هناك نمو اقتصادي إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم.

ويلاحظ مما سبق أن معدل النمو الاقتصادي الحقيقي= معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي – معدل التضخم.(محمد وعطية، ص12)

ـ إن الزيادة التي تتحقق في الدخل لابد وأن تكون على المدى الطويل،وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها ، لذلك فإن النمو العابر الناتج عن عوامل عرضية لا يمثل نموا بالمفهوم الاقتصادي. (عجيمة وعلي، مرجع سابق، ص54)

## 4 -2 الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية:

إن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسيع اقتصادي تلقائي تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطورا فعالا وواعيا، أي إجراء تغيرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة.

أما الفرق بين نظريات النمو والتنمية، فيمكن أن نظريات التنمية تركز اهتماما على الموازنة بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية، في حين ترتكز نظريات النمو على التوازن بين التوظيف والادخار ويرى البعض أن مفهوم أن مفهوم النمو ينطبق على البلدان المتقدمة اقتصاديا، والتي تتميز باستغلال مواردها استغلالا شبه كامل، أما مفهوم التنمية

فينطبق على البلدان المتخلفة التي تملك إمكانيات التقدم ولكنها لم تقم باستغلال مواردها.(محمد عبدالقادر، 2003، ص12)

## 4 -3 مصادر النمو الاقتصادي:

يعتبر تحديد مصادر النمو الاقتصادي وكيفية التحكم فيه أحد أهم أهداف النظرية الاقتصادية، فالعملية الإنتاجية تعتمد على استعمال عوامل الإنتاج (العمل،رأس مال) و يستطيع أي مجتمع أن يزيد من الناتج الذي هو حاصل عملية الإنتاج عن طريق زيادة الموارد المستخدمة( المدخلات) أو بتحسين إنتاجية هذه الموارد والتي تتحقق بنتيجة لتحسين نوعية العمالة ذاتها( رفع مستوى التأهيل عن طريق التعليم والتدريب)، أو نتيجة استخدام التكنولوجيا الحديثة .(تطور تقنيات الإنتاج) أو نظم إدارية أفضل وسياسات حكومية أكثر مرونة وفعالية وعلى هذا الأساس يتم التمييز بين:

- ❖ **أولا**: النمو الاقتصادي المكثف،وهو النمو الاقتصادي الناتج عن تحسين مستوى إنتاجية عوامل الإنتاج ( مع المحافظة على نفس كميات المدخلات).
- ❖ **ثانيا**: النمو الاقتصادي الموسع، هو نمو اقتصادي ناتج عن توسيع عوامل الإنتاج المستعملة في العملية الإنتاجية (زيادة الاستثمار كالمصانع والمزارع....)

وعليه تعتمد محددات النمو الاقتصادي على مختلف متغيرات الإنتاج لإظهار عوامل الإنتاج الرئيسية حسب مختلف التركيبات، فهي ملزمة بضمان نمو متوازن ودعم المجتمعات الاقتصادية في المدى الطويل، وبالتالي ترتكز عملية النمو الاقتصادي على ثلاثة عناصر أساسية :

- ✓ **1- العمل**: هو عبارة عن مجموعة من القدرات العضلية والفكرية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته، حيث يعتبر من العناصر المهمة في زيادة الإنتاج و بالتالي زيادة معدلات نمو الناتج القومي ويرتبط حجم اليد العاملة بعدد السكان النشطين في البلد وكذا ساعات العمل التي يبذلها كل عامل، كما تمثل الزيادة في عدد السكان عاملا رئيسيا في ارتفاع حجم العمالة في دولة ما.

ويعتبر التحسن في نوعية عنصر العمل من العناصر المهمة في زيادة الإنتاجية،ويتم تحسين عنصر العمل عن طريق التدريب أثناء العمل والتعلم.

- ✓ **2- رأس المال**: يعرف رأس المال على أنه مجموعة من السلع والخدمات التي توجد في لحظة ما في اقتصاد ما،كما يمثل رأس المال مجموعة من الاستثمارات والتجهيزات و البنى التحتية التي يملكها الاقتصاد في لحظة زمنية معينة، ويتم تمويل رأس المال من خلال الادخار الذي يوجهه الاستثمار،إذ أن زيادة الادخار تؤدي أي

زيادة الاستثمار ومن غير الممكن بقاء الأموال المدخرة عقيمة دون استخدامها لأغراض الاستثمار الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الناتج والدخل الأمر الذي يساعده على التكوين الرأسمالي في ألاقتصاد.(خلف، 2000، ص107)

كما يمكن أن يتكون رأس المال عن طريق الاقتراض الداخلي والخارجي والمساعدات الخارجية، وهو يساهم بدرجة عالية في تطوير البنية التحتية للاقتصاد التي تساعد في تسريع العملية الإنتاجية وفي الاستثمارات البنية التحتية (كالطرقات والسكك الحديدية والاتصالات.....)

- ✓ **3- التطور التكنولوجي**:هو عبارة عن مجموعة من النظم الحديثة والتقنيات المتطورة التي تستعمل في الإنتاج، والتي تهدف إلى إنتاج كمية أكبر من المنتج بنفس الكمية من المدخلات أو إنتاج نفس الكمية من المنتج بكميات أقل من المدخلات أي أن التقدم التقني يعمل على زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج بالاستغلال الأمثل لكل عنصر من عناصر الإنتاج حيث حتى وإن بقيت عناصر الإنتاج على

حالها فإن ذلك سوف يؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وبالتالي يتحقق النمو الاقتصادي. (خلف، 2000، ص109)

## 4-4 أنواع النمو الاقتصادي:

### ❖ - النمو التلقائي:

هو ذلك النمو الذي يحدث بشكل تلقائي وعفوي من القوى الذاتية،التي يمتلكها الاقتصاد الوطني دون إتباع أي تخطيط أو سياسة علمية على المستوى الوطني أو المحلي وقد جرى في مسارات تاريخية معين أي تم الانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى الرأسمالي والذي كان نتيجة جملة من الأسباب نذكر منها:

- التقسيم الاجتماعي للعمل.

- سياسة الإنتاج السلعي،أي الإنتاج بهدف المبادلة والحصول على النقود.

- حدوث تراكم لرأس المال.

- تكوين السوق.

يتميز هذا النوع من النمو بانتقال شرارته بسرعة من قطاع إلى آخر في البلدان الرأسمالية، بينما في الدول النامية فإن التبعية للخارج تعتبر مصدر ونتيجة له في آن واحد.

### ❖ ـ النمو العابر:

النمو العابر هو ذلك النمو الذي لا يملك صفة الاستمرارية والثبات وإنما يأتي نتيجة لبروز عوامل طارئة لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته،إن هذا النمو هو الأكثر بروزا في الدول النامية حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة وتكون عادة خارجية، مثل أسعار موارد الخام المصدرة من طرف الدول النامية وارتفاع أسعارها في السوق الدولي، وما ينجم عنها من ارتفاع في مداخيل الدول النامية المصدرة لتلك الموارد والتي على رأسها المحروقات ولكن هذه الزيادة تتلاشى بانتقاء مسبباتها،ولا تكون لها آثار ولا تدفع إلى تنمية مم ينجم عنها ظاهرة النمو بلا تنمية.

### ❖ ـ النمو المخطط:

يعتبر التخطيط حديث النشأة في إطار علم الاقتصاد وتجلى في فترة بعد الحرب العالمية الثانية وأصبحت تمارسه دول كثيرة على رأسها الدول الاشتراكية،ونقصد به ذلك النمو الذي يكون نتيجة لعملية تخطيط شاملة لموارد المجتمع ومتطلباته، كما يمكن الإشارة هنا إلى قوة هذا النوع من النمو مرتبط بمدى واقعية الخطط المرسومة وبفعالية التنفيذ والمتابعة لما هو مسير ومخطط.

## ❖ المطلب الخامس: محددات النمو الاقتصادي

لا توجد هناك مجموعة من المبادئ التي يمكن أن تكون بحد ذاتها نظرية عامة للنمو الاقتصادي ومع ذلك هناك بعض العوامل التي يمكن أن تلعب دورا مهما في المحاولات الرامية إلى تطوير مثل هذه النظرية ويمكن تحديد هذه العوامل بما يلي: (طاهير و بوطالب، 2014، ص 10)

### أولا: عدد السكان

لاشك أن زيادة السكان تؤدي إلى زيادة القوى العاملة التي تحدد مابين (15-65)سنة، أي عدد السكان القادرين أو الزيادة في الناتج القومي، أما الجانب النوعي وهو الأهم في عجلة النمو الاقتصادي فيعتمد على إنتاجية العمل، أي الزيادة الحاصلة في إنتاج العامل الواحد فترة زمنية (في الساعة الواحدة أو يوم عمل )كما يتضح من المعادلة التالية:

$$C=Lx\ \ O/L$$

O: الناتج القومي.

**O/L:** متوسط إنتاجية العمل.

**C:**عدد ساعات العمل.

يتضح مما تقدم النمو الاقتصادي يمكن أن يتحقق نتيجة لزيادة كمية الموارد البشرية وكذلك بزيادة نوعية تراكم رأس المال، العوامل البيئية والتخصص في الإنتاج وتحسينه. (طاهير وبوطالب، 2014، ص 11)

## ثانيا : رأس المال

تتطلب عملية التنمية الاقتصادية تعبئة المدخرات الوطنية من أجل زيادة الطاقة الإنتاجية للقطر وذلك من خلال تكثيف الاستثمارات في مشروعات البني التحتية مثل توسيع شبكة الطرق الداخلية والخارجية وبناء الجسور والمطارات والموانئ والمدارس والجامعات والمستشفيات ومحطات الطاقة الكهربائية وشبكات المياه والاتصالات وغيرها، ومن شأنها إعداد الاقتصاد القومي للإقلاع وإقامة المشروعات الإنتاجية وتدعيم القدرات التصديرية للوطن ويتعمد تحقيق إلى إعطاء الأولوية في الإنفاق الحكومي إلى الإنفاق الاستثماري وليس الإنفاق الاستهلاكي وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي ويمكن إيجاز عمل هذا المبدأ بصورة عامة كما يلي:

إن كلفة أو ثمن النمو الاقتصادي بالنسبة للمجتمع هو الاستهلاك الذي يجب أن يضحي به المجتمع من أجل الادخار بغرض تراكم رأس المال. (طاهير وبوطالب، 2014، ص11)

## ثالثا: التقدم التكنولوجي

يعبر عنه عدد من الاقتصاديين أنه أهم عنصر لعملية النمو الاقتصادي وينتج التقدم التكنولوجي في أبسط صورة من طرق الجديدة والمستحدثة لإنجاز المهام التقليدية. بالإضافة إلى الاعتبارات الكمية، فإن هناك عوامل نوعية تساهم في تحديد النمو الاقتصادي أي

عامل التقدم التكنولوجي ويعني السرعة في تطبيق وتطوير المعرفة الفنية من أجل زيادة مستوى المعيشة للسكان. (طاهير وبوطالب، 2014، ص 12)

**رابعا: التصدير**

يعتبر التصدير مصدر هام للدخل للدول بفتح أسواق جديدة لمنتجاتها هو مؤشر على وجود الصناعة المنتج في السوق المصدر إليه، ويعتمد التصدير في جزء كبير منه على صناعة الشحن حيث أن لكل منتج طريقة التصدير الخاصة بيه: فمثلا تصدير الحديد والصلب يختلف في طريقة وأسلوب شحنه عن تصدير الأسماك والمحاصيل الزراعية والورود على سبيل المثال.

## - المبحث الثاني: الأدبيات النظرية الحديثة (النيوكلاسيكية)

### ❖ المطلب الأول: نظرية Solow

يحدد معالجة مشكلة ضمان معدلات مستمرة في النمو الاقتصادي، انتهى تحليل النموذج للنمو بغرض أن رأس المال هو العنصر الوحيد الذي يستجيب للعوامل الاقتصادية وعنصر العمل يحدد خارجيا بالنمو السكاني وقابلية إحلال عناصر الإنتاج وغياب التغير التكنولوجي إلى النتيجة القائلة بأن الزيادة في تراكم رأس مال المادي يؤدي إلى زيادة نسبة رأس المال إلى العمل وبالتالي زيادة الناتج القومي لمرة واحدة، لكن لا يمكن أن يكون مصدر للنمو الدائم في نصيب الفرد من الناتج القومي في الأجل الطويل ويؤدي ذلك إلى تناقص الإنتاجية الحدية لمدخلات الإنتاج بحيث لا يتحقق النمو القابل للبقاء والاستمرارية إلا من خلال التغير التكنولوجي من الخارج وغير مجسد بمعنى أنه مستقل عن معدلات نمو مدخلات الإنتاج، وإنما يعتمد على عوامل غير الاقتصادية الخارجية مثل الاكتشافات والمبتكرات العلمية وبالتالي فإن إدخال التغير التكنولوجي كعنصر ثالث في دالة الإنتاج ادخلها في طور الديناميكية و من أهم الإعمال التي قام بها سولو لتفسير النمو الاقتصادي إلى القرن العشرين تقديم حل للمشكلة التي واجهت هارود دومار، إذ يقول سولو في الخمسينيات سعيت إلى تتبع الخط الذي تم تحديده في شأن مسألة النمو بواسطة هارود وافسي دومار، و قد شعرت بعدم الارتياح في شأن هذا الخط فقد بدا على كل من هارود ودومار أنهما يجيبان عن سؤال مباشر متى يكون الاقتصاد القومي قادر على تحقيق النمو الاقتصادي المتواتر عند معدل ثابت؟ حيث وصل بطرق مختلفة إلى إجابة تقليدية بسيطة مفادها أن:

معدل الادخار القومي= معامل الرأس مال الناتج *معدل نمو القوى العاملة1

أما سولو ارجع التوازن في النمو على المدى الطويل إلى تغير التوليفة الفنية نسبة عناصر الإنتاج بين العمل الذي ينمو بمعدل ثابت و رأس المال هو نسبة ثابت من و قد قام سولو بنشر بحثه:" مساهمة في نظرية النمو1956 k=sr2 الدخل

وقد استبدل المعامل الثابت لرأس المال لإنتاج بدالة متجانسة r=f(kl)نفترض وجود إخلال بين رأس المال و العمل كان هدفه الأساسي في بناء هذا النموذج هو الإجابة عن التساؤل التالي:لمادا هناك بلدان غنية و أخرى فقيرة ؟ و ماهي أسباب الفروقات ؟

حيث يعتبر العامل الأول للنمو الاقتصادي وهو ابتكار واكتساب ونشر المعرفة الحالية وإنتاج ونشر المعارف الجديدة وهذا ما يؤكده سولو في قوله إن 34 %من النمو الاقتصادي يؤدي إلى نمو معارف جديدة إضافة 16 %من النمو الاقتصادي هو ناتج عن الاستثمار في الرأس مال البشري خلال التعليم وبناءا عليه أن 50 %من النمو الاقتصادي متعلق بالمعرفة ولاستدامة النمو الاقتصادي، فإن الافراد والمنظمات والدول تطور برامج خاصة بإدارة المعرفة وذلك لتحسين الفعالية والكفاءة في الأنظمة المعرفية.( أحلام،ص،7-5)

## ❖ المطلب الثاني: نظرية denison

تعتبر دراسة دينسون التي كانت بعنوان "مصادر النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية"، من أهم الدراسات التي استخدمت مدخل العنصر المتبقي لتفسير النمو الاقتصادي الولايات المتحدة الأمريكية وعلاقته بالتعليم.

كما أن له دراسات أخرى في هذا المجال، وقد توصل دينسون من خلال هذه الدراسة (1962) إلى أن:

زيادة مقدار متوسط التعليم لدى العامل بمقدار2% سنويا قد أدى إلى تحسين نوعية العمل بمقدار 97 %في نفس العام.

ـ زيادة متوسط التعليم للعامل بنفس المقدار سابق الذكر ساهم بمقدار 67% في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

القوى العاملة شكلت مصدر لنحو 23 من نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي الذي حدث في الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة(1909/1929) في حين قدر نصيب رأس المال المادي من هذه الزيادات ب15 بينما شكل نصيب تطوير المعرفة العامة 20 من هذه الزيادة.

توصل دينسون إلى أن الاستثمار في التعليم ساهم في النمو في الفترة(1957/1929) بنسبة 42% أكبر من التي كانت في (1928/1909) بنسبة 23%.

## ❖ المطلب الثالث: نظرية schultz

قام شولتز بدراسة بعنوان " القيمة الاقتصادية للتعليم" وتوصل من خلال هذه الدراسة إلى:

ـ الاستثمار في التعليم ساهم في النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة ما بين(1929-1957) وقد تراوح العائد الاجتماعي من الاستثمار في التعليم بين 16.5 إلى 20 كمتوسط لمراحل التعليم الثلاثة.

وقد انتقد شولتز النظر إلى التعليم كاستهلاك بل أنه ينظر إلى التعليم كاستثمار في البشر يؤدي إلى تراكم رأس المال البشري وإلى تقديم خدمات إنتاجية للاقتصاد ككل لأن التعليم يساهم في تحسين قدرات الأفراد و زيادة إنتاجياتهم، وبذلك يكون شولتز قد وضع بشكل واضح أسس نظرية رأس المال البشري.

وبهذا يكون قد توصل من خلال مقارنة العائد على الاستثمار في التعليم لنفس النتيجة التي توصل إليها دينسون باستخدام مقاربة العنصر المتبقي، وبوجود مساهمة كبيرة للاستثمار في التعليم في تسيير النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية.

ـ إن التعليم حسب هذه النظرية يزود القوى العاملة بالخبرات والمهارات العلمية والعملية والقدرات التي تزيد من مواهبهم وسلوكيا تهم في تحسين الكم وجودة الإنتاج، ومن ثم تربط القيمة الاقتصادية للتعليم عن مستوى الفرد أو المجتمع بالعائد الحدي من الإنتاج والتي تتضمن العمالة الأكثر تعليما تكون أكثر إنتاجا،وبذلك تدفع لها أجور وحوافز أعلى مع ثبا العوامل الأخرى( الجنس والسن والعرف.....).

وعلى ذلك فإن الإنفاق عل التعليم يؤدي إلى إنتاجية أفضل ودخل أعلى، ومن ثمة بعد التعليم استثمار طويل المدى يتجسد في الثورة البشرية ويدرس العوائد الاقتصادية أكبر من الاستثمار في رأس المال ،وعليه يساهم التعليم في تذويب الفروقات الاقتصادية والاجتماعية بين أفراد المجتمع، كما يساهم في حراكهم الاقتصادي والاجتماعي من مستويات المعيشة أقل إلى مستويات أعلى وأفضل على المدى الطويل ومن ثمة يساهم التعليم في الدخل القومي في معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

ومن الناحية الثانية، فإذا المشاهدات الواقعية والحسابات التي تمت لحساب المعدل العائد من الاستثمار في التعليم للعديد من دول العالم أدت إلى تعزيز النظرية التي كانت إحدى فرضياتها ترتكز على أن هناك علاقة موجبة بين التعليم والعائد، وعلى الرغم من أن هذه

النظرية أو هذا النموذج كان له مدى علمي عالمي وصدرت حوله الكثير من البحوث والدراسات، وهو لا يزال الى الآن يلقي بضلاله على الوجه الاقتصادي والعلمي والأكاديمي، إلا أنه لا يخلو من القصور مثله مثل بقية النماذج العلمية الأخرى.

## ❖ المطلب الرابع: نظرية الرأس المال البشري (becker)

يرجع الفضل في تطور المقاربة نظرية شاملة للقضايا رأس المال البشري إلى بيكر(1964-1967)، تعرض نموذج بيكر للتناول بواسطة مختلف الكتاب بهدف تبسيط محتواه دون التقليل من أهمية مقترحاته النظرية وكان الإسهام الأكبر والأبرز في هذه النظرية للأمريكي بيكر وكانت آراؤه تهدف إلى تفسير النتائج الاقتصادية لتراكم المعارف والكفاءات من طرف الفرد والمنظمة،ففي كتابه المعنون " رأس المال البشري:تحليل نظري وتطبيقي للتعليم" الصادر سنة (1964)

كان يعتبر أن التعليم الرسمي والتدريب المهني في مكان العمل وأنواع أخرى المعترف بها من الاستثمار في رأس المال البشري يمكن اعتبارها في اتجاه واحد: إنها استثمار حقيقي في رأس المال البشري.

ومن الناحية الأخرى، فإن إسهاماته في تطوير هذه النظرية جعلته ينال جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1992، فحسب رأيه فإن نظرية التي صاغها تساعد على تفسير الاختلافات في الكسب والدخل بين مختلف الأفراد والمناطق، العلاقة بين سن الفرد والكسب وتأثير التخصص في العمل، زيادة على فكرة العائد على الاستثمار في رأس المال البشري.

ومن هذا المنطلق، نلاحظ أن بيكر ركز على التحليل الجزئي في النظرية وبين أن رأس المال البشري الذي يتكون من المعارف والكفاءات التي يتميز بها الفرد مثله مثل رأس المال المادي يكتسب عن طريق التعليم.... عن طريق التكوين والاهتمام بصحة الفرد وبالتالي ينتج عنه الزيادة في إنتاجية العمل.

هذا المفهوم كان له حضور مميز في اقتصاديات التعليم وبشكل واسع في اقتصاديات المعرفة.

ان نظرية رأس المل البشري كما هو معلوم لها وجهين بارزين:

أولهما أنها نظرية لتفسيم الدخل وثانيهما هو أنها نظرية الطلب على التعليم ،في ذلك تدرس العلاقة بين التعليم وتوزيع الدخل(الأجر أو الكسب)كما يحب الكثير من المختصين أن يطلقو عليه.

إن التعليم حسب هذه النظرية يزود القوى العاملة بالخبرات والمهارات العلمية والعملية والقدرات التي تزيد من مواهبهم وسلوكياتهم في تحسين الكم وجودة الإنتاج ومن ثم تربط القيمة الاقتصادية للتعليم على مستوى الفرد أو المجتمع بالعائد الحد من الإنتاج والتي تتضمن ان العمالة أكثر تعليما تكون أكثر إنتاجا وبذلك تدفع لها أجور وحوافز أعلى مع ثبات العوامل الأخرى (الجنس والسن والعرف) وعلى ذلك ،فإن الإنفاق على التعليم يؤدي إلى إنتاجيه أفضل ودخل أعلى ومن ثم يعد التعليم استثمار طويل المدى يتجسد في الثروة البشرية ويدرس عوائد اقتصاديه اكبر من الاستثمار في الرأس المال المادي، وعليه يساهم التعليم في تذويب الفروقات ألاقتصاديه والاجتماعية بين أفراد المجتمع كما يساهم في حراكهم الاقتصادي والاجتماعي من مستويات المعيشية اقل إلى مستويات أعلى وأفضل على المدى الطويل ومن ثم يساهم التعليم في الدخل القومي في معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

ـ ومن الناحية الثانية فإذا لمشاهدات الواقعية والحسابات التي تمت لحساب معدل العائد من الاستثمار في التعليم من العديد من دول العالم أدت إلى تعزيز النظرية التي كانت إحدى فرضياتها ترتكز على أن هنالك علاقة موجبة بين التعليم والعائد، وعلى الرغم من أن هذه النظرية أو هذا النموذج حوله الكثير من البحوث والدراسات وهو لا يزال إلى الآن يلقي بضلاله على الوجه الاقتصادي والعلمي والأكاديمي إلى انه لا يخلو من القصور مثله مثل بقية النماذج العلمية الأخرى.(مساهل، 2015، ص35)

## ❖ المطلب الخامس: نظرية النمو الداخلي (نقد Solow)

أصبح هذا النموذج مع بداية الثمانينات من القرن الماضي غير قادر على تفسير التفاوت المتزايد في معدلات النمو بين الدول المتقدمة والدول النامية، وعليه فالسؤال الذي كان يطرح ولا يزال هو: ماهي الأسباب التي أدت إلى ظهور مثل هذا التفاوت بين الدول الغنية والدول الفقيرة؟ ثم ماهي الأسباب التي جعلت نموذج سولو غير قادر على تفسير هذا التفاوت المتزايد؟.

هذا ما حاولت نظريات النمو الحديثة تفسيره والتي يطلق عليها تسمية نظرية النمو الداخلي،وأرجعت هذه النظريات عدم قدره نموذج سولو على تفسير ذلك التفاوت الحاصل بين الدول المتقدمة والمتخلفة على الأقل إلى سببين رئيسيين هما:

افتراض ثبات معدل النمو وكذلك افتراض دالة إنتاج فرديه متزايدة بمعدل متناقص أي إنتاجية متناقصة.

فعلى الرغم من أن النموذج في النيوكلاسيكي في النمو الاقتصادي لنموذج سولو(1956) اعترف بوضوح بأهمية التكنولوجيا كمصدر أساسي من مصادر النمو الاقتصادي إلى انه لا

يوضح كيفيه وطريقة تحقيق مثل هذا التقدم التكنولوجي أي لا يعطي تفسيرا واضحا فيما يخص النمو المعامل( A) ويفترض أن التقدم التكنولوجي(A ) متغير خارجي أي ينمو خارج النموذج بشكل تلقائي.

زيادة( A) بمعدل ثابت وهذا من إحدى الأسباب التي تؤخذ على نموذج سولو بالإضافة إلى ذلك هو الاعتماد على فرضيه تناقص الإنتاجية الحدية المستوحاة من النظرية الكلاسيكية وهذا ما أدى إلى بروز فكره التقارب والتي تعني بإمكانية لحاق الدول الفقيرة بالدول الغنية أي التقائهما في نقطة معينه في الزمن الطويل وذلك لان اقتصاديات الدول المتقدمة تعمل بالقرب من الحالة التوازنية والتي تعني في نفس الوقت وجود معدلات نمو ضئيلة على عكس الدول النامية ونظرا لذلك، فهذا منتصف ثمانينات من القرن الماضي بدأ الاقتصاديين يشكون ويبتعدون عن الافتراضية النيوكلاسيكية في محاولة منهم لتحديد المصدر الأساسي والآلية الأساسية لعمليه النمو الاقتصادي وبالتالي نشأ بما يسمى نظريات النمو الداخلي ،وترى هذه النظريات أن هناك عدة مصادر للنمو الاقتصادي وأنها تتشابه مع تلك التي سبق الإشارة إليها في النظرية النيوكلاسيكية ولكن مع وجود بعض الاختلافات.

لقد كانت هنالك عده محاولات في هذا المجال قام بها مجموعة من الاقتصاديون فنجد مثلا (romer) تركز أبحاثه في هذا المجال على البحث والتطوير، أما (lucas1988) يركز على رأس المال البشري في بناء نموذجه، في حين يركز(barro) على البنية التحتية والنفقات العمومية، وركز بعض الآخر على الانفاق الإقتصادي ودوره في النمو الاقتصادي ، ولا تزال نظريات النمو الداخلي قيد التطوير، ولذلك سنتطرق إل بعض نماذج النمو الداخلي دون الأخرى، حيث سيتم عرض كل من نموذج(lucas) المقدم سنة (1988) بالإضافة إلى نوذج(Romer) المقترح سنة (1990) ونموذج (barro) وهذه النماذج تعتبر القاعدة الأساسية لنظريات النمو الداخلي.

### 1- 5 نموذج lucas

يعتمد هذا النموذج على وجود الرأس المال البشري على مجموعه من الفرضيات وهي كالتالي:

ـ يعتبر ان الاقتصاد هو مكون من قطاعين فقط قطاع انتاج السلع وقطاع تكوين رأس المال البشري.

ـ كل الاعوان هي احاديه بمعنى لا يوجد تباين لا في الاختيارات التربويه ولا في المردود الفردي المبذول في الدراسة ، أي ان عددهم يساوي (n) يرى Lucas أن تراكم الرأسمال البشري هو مقيد بالمعادلة التالية: $n=B(1-u)$ حيث هو(u)الزمن المسخر للحصول على

(1-u)هو الزمن المسخر للحصول على المعارف و( B) هو مقدار الفعالية ومنه يمكن كتابته كالتالي: n/n=B(1-u)

اما داله الانتاج فهي من النوع cobb douglas تأخذ الشكل التالي: $r=K^{p}(hl)^{1-p}$

حيث h تمثل رأسمال البشري الفردي.

ان نموذج Lucass يجتمع كثيرا في بعض الخصائص مع نموذج Solow وذلك في حالة استبدال h مكان A حيث راس المال البشري في نموذج Solow نفس الدور الذي يلعبه في التقدم التكنولوجي في نموذج Solow غير أن Lucass يقدم تفسيرا لنمو رأس المال البشري في نموذجه على عكس Solow الذي اعتبره ثابتا فتفسيره في نموذج Lucass هو أن كلما كان هناك تسخير وقت كبير وكافي لتكوين (1-u) من طرف الافراد كلما ساعد ذلك على زيادة راس المال البشري وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي والعكس يحدث في حالة اهمال التكوين والتعليم.

وفي هذا النموذج يلاحظ ان سبب وجود اختلاف في درجة الغنى والفقر بين مختلف الدول يرجع في الأساس الى اختلاف المدة الزمنية المسخرة للتكوين والتعليم.

فنجد أن دول الشمال تمتاز بمعدلات تنموية جيده وذلك لأنها أعطت الأهمية الكبيرة و الوقت الكافي للتكوين، في حين نجد أن دول جنوب تمتاز بمعدلات تنموية ضعيفة وذلك لعدم اهتمامها أو اهتمام أفرادها بالتكوين، وهكذا فان السياسة التي لها القدرة على الرفع من وقت التكوين بشكل دائم تفضيل تراكم المعارف سوف يكون لها أثر ايجابي على النمو الاقتصادي. ( محمد موساوي،1970-20011)

### 5 -2 نموذج barro:

أوضحت دراسة بارو عام (1991) والتي أجريت على عينة من 98 دولة أن هنالك ارتباط بين معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونسب التسجيل بالمدارس والجامعات خلال فتره ما بين (1960-1985)

كما أن هذه الدراسة أشارت إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الدول التي أنفقت أكثر على الاستثمار في رأس المال البشري في التعليم (وعبر عنها بنسب أن الدول التي أنفقت أكثر على الاستثمارBarroالتسجيل في التعليم)، وأضاف

في رأس المال البشري تحقق معدلات خصوبة أقل ومعدلات أعلى من الاستثمار في رأس المال المادي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

دراسة بارو (1993) أجريت الدراسة على 129 دولة خلال فترة (1960-1985) توصلت الدراسة إلى أن التحصيل الدراسي على مختلف مستوياته له اثر موجب ومعنوي عن النمو الناتج لدول قيد الدراسة.(محمد فلاق وعبد الهادي مداح،3-1-2021)

**نظرية النمو الداخلي :**

منذ منتصف الثمانينات ظهرت أطروحات عديدة تفسر الفروقات بين معدلات النمو في الإنتاج ومستوى دخل الفرد فيما بين الدول المختلفة وكان ذلك في إطار يسمى النظرية الحديثة (الداخلية) للنمو إذ ان عدم تحقيق ما تنبأت به النظرية النيو كلاسيكية من التقاء المعدلات دخول الأفراد بين دول العالم المختلفة (النامية والمتقدمة) ولقدت بدأت الملرحلة الأولى لهذه النظرية من دراسات بور رومر سنة 1986و1990 حيث اكتشف الشروط أو الحالات التي يكون في ظلها النمو الاقتصادي مستقرا عندما لا تكون هناك زيادات خارجية في الإنتاج وكان دافع رومر في عمله هذا تأشيرة بمشاهد تبين مهمتين تتجلى الأولى في كون معدل النمو في العالم والمتطور لم تظهر عليه أي علامات تناقص أو انخفاض قي حين.

تتمثل الثانية في النمو المستقر ممكن فقط عندما لا يكون هناك حالة تناقص في العوائد على تراكم رأس المال أي انه إذا كان الاستثمار الجديد منخفض المعدل العائد الحقيقي على رأس المال فان النمو المستقر غير ممكن وهو ما دفع رومر الى اقتراح نموذج ليس فيه تناقص للعوائد على رأس المال، وذلك بسبب تعويضه من قبل الوفورات الخارجية المرافقة لتراكم رأس المال وبالتحديد تكون هذه الموفورات الخارجية المرافقة للاستثمار في رأس المال البشري والصناعات كثيرة المعرفة هو الأمر المهم للدول النامية لأجل تحقيق النمو السريع حيث أن سعيها إلى ذلك من خلال تركيزها على الاستثمار في الرأس المال المادي دون تكملته بالاستثمار في الرأس المال البشري(التعليم) أو البحث والتطوير لا محالة سيكون مصيره الفشل.

## 5- 3 نموذج Romer:

قدم رومر نموذج بديلا للنموذج النيوكلاسيكي للنمو طويل الأجل القائم على افتراض تناقص عائد الرأس المال، وما نتج عن هذا الافتراض من نتائج أهمها أن متوسط نصيب الفرد من الناتج سيقترب من قيمه ثابتة وبعدم النمو في حاله غياب التقدم التكنولوجي وحسب نموذج رومر بوجود نوعين من التراكم رأس المال المادي وتراكم المعرفة (التقدم التكنولوجي) المولد عنه.

اذا كانت إيرادات التراكمين ثابتة أمكن للاقتصاد أن يتطور في معدل النمو الذاتي طويل الأجل وثابت وهو يعتمد على العوامل التي تحدد الميل للادخار فزيادة مدخرات أطراف النشاط الاقتصادي تحقيق المزيد من التراكم والذي بدوره يحقق معدل نمو أكثر ارتفاع.

وفي الأخير يمكن القول إن نموذج رومر الأول بين إن المعرفة تنتج بالتزام مع النشاط الإنتاجي للمؤسسة بواسطة التعليم بالتمرن (الذاتي) حيث بين الآثار الخارجية لتكنولوجيا مؤسسه معينه على باقي المؤسسات وهذا ما يضمن الاستثمارية على المدى الطويل كما بين إن الدول التي تحقق وتيرة سريعة للنمو على المدى الطويل كونها اكتسبت معرفة استفادت منها.

## خلاصة الفصل:

وهكذا فقد أثبتت الأبحاث المتعددة أن الإنفاق على التعليم يمثل استثمارا للموارد البشرية بجانب كونه يمثل خدمه استهلاكية كما أن جميع النظريات في الفكر الاقتصادي أجمعت على أن التعليم يمثل عاملا مهما للتنمية الاقتصادية المادية في تجسيد أهدافها فالتعليم يعود على الأفراد بجملة من المزايا المادية وغير المادية إذ تبين أن يسهم في وضع الإنتاجية وزيادة الدخل الفردي كما يسهم في تحسين المستوى الصحي للأفراد وارتقائهم في السلم الاجتماعي وغير ذلك أما بالنسبة للدولة فإن التعليم يحرز النمو الاقتصادي ويقلص الفقر والفروقات الاجتماعية لذا فقد اعترفت معظم دول العالم بأهمية التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعملت على زيادة النفقات المخصصة لمجال التعليم في السنوات الأخيرة. حيث أصبح رأس المال البشري (القوة العاملة المكونة والمؤهلة) عاملا لا يقل أهمية عن رأس المال المادي في عمليات التنمية.

# الفصل الثاني:

# الدراسات السابقة

**تمهيـــــــــــد:**

الدراسات السابقة تعد أحد أهم أجزاء البحث العلمي، فوجودها شرط أساسي لايمكن الاستغناء عنه كونها تقدم معلومات كثيرة للباحث كما تساعد على فهم موضوع الدراسة بشكل كامل، ومن أجل التنبه لمواقع الخطأ التي وقع بها الباحثون وتجنبها، وبالتالي تكون نتائج البحث العلمي تقريبية، لذا خصصنا فصل كامل في بحثنا للعودة إلى بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوعنا

حتى تكون العودة للدراسات السابقة صحيحة والابتعاد عن المصادر الثانوية سنتطرق لبعض المذكرات ورسائل دكتوراه وكذلك مجلات علمية محكمة، واختيار الدراسات التي تتناسب مع موضوع بحثنا ذلك رغم قلتها، وللحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بهذا الموضوع، ومن ثم القيام بدراستنا بشكل جيد ثم تحليلها بالطرق العلمية والمنهجية الملائمة.

## المبحث الأول: دراسات سابقة عن الجزائـــــر

### 1. دراسة بوضياف:

قام الباحث بوضياف حفيظ بدراسة موضوع "أثر التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر " دراسة قياسية للفترة (1967- 2010).لقد مهد لذلك بالوقوف على التحليل النظري لعلاقة التعليم بمختلف دوائر الاقتصاد ثم استعمل باعتبارها المنهجية المثلى لهذا النوع من الدراسات بعد أن عرض بشكل مختصر أهم VARنموذج

الجوانب النظرية متعلقة بها والتي يمكن إجمالها في العناصر التالية:

دراسة الإستقرارية، تحديد النموذج الأمثل، دراسة التكامل المتزامن، دراسة نموذج تصحيح خطأ، دراسة السببية.

توصل الباحث بعد نتائج الدراسة القياسية إل وجود علاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي، كما يرفع التعليم إنتاجية العامل مهما كان نوع العملية الإنتاجية، بينت دراسات عديدة أن معدل النمو الاقتصادي في الدول ذات الأفراد الأكثر تعليما أكبر من معدل نمو الاقتصادي للدول التي أفرادها أقل تعليما.

تأثير عدد الطلبة والمتخرجين من الجامعات بشكل مباشر على الناتج الداخلي الخام كما يتأثر بشكل غير مباشر بعدد الحاصلين على شهادة البكالوريا.

### 2 ـ دراسة: بوطيبة

قام الأستاذ فيصل احمد بوطيبة بإعداد بحث بعنوان " العائد من التعليم في الجزائر " كرسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية.( بوطيبة، 2010)

الهدف من هذه الدراسة تقدير معدل العائد الخاص من التعليم في الجزائر واستكشاف أثر التعليم على الخصوبة والصحة بالنسبة للفرد، وكذلك أثر التعليم على الجريمة بالنسبة للمجتمع وبصفة عامة المساهمة في إثراء البحث في اقتصاديات التعليم عن حالة الجزائر.

في هذه الدراسة تم استخدام ثلاث مناهج : لجأ إلى المنهج التاريخي، بالإضافة إلى المنهج المقارن لمقارنة نتائج الدراسة عن حالة الجزائر إلى النتائج الدولية كما تم استخدام دالة الكسب المنسرية في شكليها البسيط والموسع لتقدير معدل العائد من التعليم من الجانب التطبيقي لهذه الدراسة، ولقلة المتغيرات الإحصائية الكافية للتقدير تم استخدام الاستبيان

لجمع المعطيات وتقدير معدل العائد في الجزائر، بعد توزيع 600استبيان تم قبول 407 نسخة استبيان مقبولة منها 137 نسخة مستجوبة

في الشمال( تلمسان كنموذج)، وكذلك 270 نسخة مستجوبة في الجنوب (أدرار) كنموذج، حتى تكون النتائج تقريبية على المستوى الوطني، حيث تمثل عينة العاملين المستجوبين 71.5%من خلال

الإجابة على استمارة تتكون من 42 سؤال موجهة لكل عامل متزوج، أما عينة العاملات المستجوبة تمثل 60.5% من الاستبيانات وذلك بالإجابة على استمارة تتكون من 39 سؤال لكل عاملة.

أهم الاستنتاجات من هذه الدراسة أن معدل العائد الخاص من التعليم في الجزائر المقدر بـــ: 7.2% هودون المتوسط العالمي 10%، أما معدل العائد في شمال البلاد يمثل 6.7 مقابل 8.2 في الجنوب معدل العائد بالنسبة للإناث9.5 %أعلى من معدل الذكور الذي يمثل 6.4 %،تدني معدل العائد من التعليم الابتدائي 2% يدل على عدم الربحية في هذه المرحلة مقارنة بالتعليم الثانوي والتعليم العالي الذي يمثل 9%و9.4%على التوالي

بالنسبة لعائد تقليص الخصوبة من حيث المستوى الدراسي للمرأة توصل إلى وجود علاقة سلبية بين التعليم ومعدل الخصوبة، أي كلما كانت سنة دراسية إضافية للمرأة يقلص من معدل الخصوبة ب 14%.

### 3 ـ دراسة: بصدار

دراسة بصدار زوليخة " لدراسة موضوع تكوين رأس المال البشري من خلال التعليم وعلاقته بالنمو الاقتصادي" خلال فترة (1970-2010).

تهدف هذه الدراسة من خلال ملخص البحث إلى قياس رأس المال البشري من خلال التعليم وتأثيره على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال استخدام العلاقة السببية، حيث ركزت الدراسة على الفترة الممتدة من سنة 1970-2010.

استخدمت بصدار زوليخة استقرارية السلاسل الزمنية والمتغيرات المستعملة في الدراسة هي:

ـ تطور عدد التلاميذ في المرحلة الأساسية

ـ تطور عدد التلاميذ في المرحلة الثانوية

ـ تطور عدد الطلبة في الجامعة

ـ معدل الإنتاج الداخلي الخام في الجزائر

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هو أن تطور التلاميذ في المرحلة الأساسية لا يسبب النمو الاقتصادي في الجزائر ذلك راجع إلى عمرا لتلاميذ في المرحلة الأساسية يتراوح بين 6 سنوات 15 سنة حيث لا يملكون القدرة على العمل.

ـ كما أن تطور عدد التلاميذ في المرحلة الثانوية لا يحقق النمو الإقتصادي في الجزائر رغم توفر هذه الفئة على السن المناسب للعمل إلأ أنهم تنقصهم الخبرة.

ـ أما بالنسبة لتطور عدد الطلبة في مرحلة الجامعية كذلك لا يوجد علاقة سببية بينها وبين النمو الإقتصادي وذلك راجع إلى ارتفاع معدل البطالة في الجزائر.

## 4 ـ دراسة: غيدة فلة وغيدة فوزية

قامت كل من الأستاذة غيدة فلة، وغيده فوزية جامعة خميس مليانة بدراسة " أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1980-2014) "، مجلة الإنماء والتجارة العدد الثالث، جوان 2018.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المذكورة، وقياس الأثر الكمي للاستثمار في التعليم على النمو ومحاولة نمذجة هذه العلاقة خلال الفترة 1980-2014 في الجزائر، حيث اعتمدت الأستاذة على دالة الإنتاج التجميعية.

المنهجية التي استخدمت في هذه الدراسة ومن أجل الوصول لأهداف البحث وتحليلها، تم استخدام المنهج الوصفي وطريقة التحليل من خلال التطرق لبعض المفاهيم، حول التعليم والنمو الإقتصادي

كما اعتمدت على نموذج (ARDL) ودراسة إستقرارية السلاسل الزمنية باختبار PP،Adf

ومن أهم النتائج التي حصل عليها هي أنه يوجد تأثير سلبي بين الإستثمار في التعليم والنمو الإقتصاديي [ علاقة عكسية بينهما ].

حيث أن زيادة متوسط سنوات الدراسة ب 1% تؤدي إلى انخفاظ الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.4614 في المدى القصير، كما أنه توجد متغيرات أخرى لها أثر ايجابي على النمو الإقتصادي مثل رأس المال المادي، القوى العاملة، الصادرات.

## 5 ـ دراسة: بلحنافي و مختاري

قام كل من ( بلحنافي ومختاري،2016) من جامعة معسكر، بدراسة موضوع "أثر التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1962 إلى 2012 دراسة قياسية، خلال العدد 02 – من مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية.

استخدم الباحثين في هذه الدراسة طريقة" تقدير نموذج خطي متعدد " لمعرفة العلاقة بين تطور عدد التلاميذ في مختلف المراحل وأثره على النمو، ومن أجل اختبار استقرارية السلاسل الزمنية تم استدام اختبار ديكي فولرADF.

تم دراسة 6 متغيرات وهي كالأتي: PIB يمثل معدل الإنتاج الداخلي الخام في الجزائر، "buget" يمثل تطور ميزانية التسيير المخصصة للتربية الوطنية، "etud_ prim" يمثل تطور عدد التلاميذ في المرحلة الإبتدائية، "etud_ fond"تطور عدد التلاميذ في المرحلة الأساسية (متوسطة)،"etud_sec" تطور عدد التلاميذ في المرحلة الثانوية، "etud_univ"يمثل تطور عدد الطلبة في الجامعة، وهذه المتغيرات للتعبير عن مؤشر رأس المال البشري في الجزائر.

أهم النتائج المتحصل عليها هي أنه يوجد أثر معنوي و إيجابي بين تطور عدد التلاميذ في مرحلة الابتدائي و الأساسي على النمو الإقتصادي لأنه [ ينقص من معدل الجهل والأمية ]

ـ زيادة عدد تلاميذ الثانوي لا يؤثر على النمو الاقتصادي.

ـ زيادة عدد الطلبة يؤثر سلبا على التمو الاقتصادي لأنه يزيد نسبة البطالة في المجتمع لأنه لا يوجد تنسيق بين سوق العمل المحلي و الجامعات الجزائرية.

ـ أما نسبة الإنفاق على التعليم فإنه لا يسبب النمو الاقتصادي بحيث يعتبر استهلاكا وليس استثمار فالإنفاق على التعليم لا يقابله مداخيل أو مردودية إيجابية وهذا راجع لمعدلات البطالة والتي أصابت فئة المتعلم أكثر من غيره.

**6 ـ دراسة : دكومي**

قامت الطالبة حليمة عز الدين خلال مذكرة تخرج مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع (اقتصاد قياسي ) بدراسة موضوع بعنوان، "قياس أثر التعليم على النمو الإقتصادي في الجزائر ، دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2012)، جامعة أم البواقي، بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

اعتمدت الطالبة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يشمل على استخدام الأسلوبين( الوصفي والقياسي) في عرض البيانات وتحليلها وتقييمها وتفسيرها من خلال إعداد جداول وبيانات إحصائية تعكس تطور حجم المتغيرات المستقلة والنمو الإقتصادي فيها.

في الجانب التطبيقي لهذا البحث تم دراسة 6 متغيرات مستقلة وهي كالأتي:

ـ إجمالي الناتج الداخلي الخام PIB

ـ إجمالي القوى العاملة (L)

ـ إجمالي عدد التلاميذ المسجلين في مرحة الإبتدائي (EB)

ـ إجمالي عدد التلاميذ المسجلين في مرحة الأساسي (EP)

ـ إجمالي عدد التلاميذ المسجلين في مرحلة الثانوي(ES

ـ عدد الطلبة المسجلين في مرحلة التعليم الجامعي (EH)

حيث تم تثيل بيانات المتغيرات المستقلة والمتغير التابع المتعلقة بالدراسة الإحصائية وذلك بالإعتماد على المعطيات المتوفرة وبرنامج Eviews8.

النتائج المتوصل إليها بفضل الدراسة القياسية لأثر التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال (1990-2012)، توصلت الطالبة إلى وجود علاقة طردية بين الناتج الداخلي الخام وحجم العمالة، كلما زادت حجم العمالة يرافقه زيادة في إجمالي الناتج الداخلي الخام، كما أنه توجد علاقة عكسية بين الناتج الداخلي الخام وعدد التلاميذ في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة، أي كلما انخفض إجمالي عدد التلاميذ في المرحلتين بوحدة واحدة ارتفع إجمالي الناتج الداخلي الخام ب:3.49% و2.4% على التوالي وهذا يدل على العلاقة العكسية بين المتغير المستقل والمتغير التابع. **( دكومي، 2016 )**

## المبحث الثاني: الدراســـــات الأجنبيـــــة

### 1 ـ دراسة: نايف

قام الباحث نايف بن نزار كمال بإعداد بحث بعنوان "الإنفاق على التعليم الجامعي وأثره على النمو الاقتصادي في السعودية "، خلال فترة ( 1997-2017).

ولتحقيق الهدف من هذه الدراسة تم استخدام المناهج التالية:

المنهج النظري وذلك بالأسلوب الاستنباطي والاستقرائي في جانب البحث النظري بالاعتماد على المراجع العربية والأجنبية والمنهج الوصفي من خلال استعراض الأدبيات ودراسات سابقة.

ـ المنهج التحليلي من خلال تحليل البيانات خاصة بالإنفاق على التعليم الجامعي وأثر على النمو الإقتصادي .

المنهج القياسي حيث تعتمد الدراسة على نموذج تكامل المشترك وإتباع منهجية اختبار العلاقة سببية بين متغير تابع ومتغيرات مستقلة ( إجمالي الإنفاق على التعليم، نسب الالتحاق بالتعليم العالي بعد الثانوي، إجمالي عدد الخريجين من الجامعات).

أهم النتائج المتحصل عليها هي عدم وجود علاقة بين الإنفاق على التعليم العالي والنمو الاقتصادي بالمملكة، وكذلك عدم وجود علاقة بين نسب الالتحاق بالتعليم العالي بعد الثانوي والنمو الاقتصادي، أما أهم نتيجة في هذا البحث جاء على النحو التالي:

بعد اختبار العلاقة السببية لجرانجر أنه لا توجد علاقة بين المتغيرات المستقلة وبين النمو الاقتصادي

المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي.

### 2 ـ دراسة: نشوى محمد

قامت الدكتورة نشوى بدراسة موضوع بعنوان" قياس أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي بمصر" خلال فترة (1995- 2018 ).

حيث يهدف هذا البحث للكشف عن مدى قياس أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي حيث اعتمد البحث على استخدام المنهج الاستنباطي والاستقرائي الذي يتضمن

دراسة نظرية لمشكلة الحث ودراسة تطبيقية على مصر بالاعتماد على النماذج القياسية المتقدمة [التكامل المشترك لجو هانسون واختبار جذر الوحدة ونموذج تصحيح الخطأ].

تشير نتائج القياس في الأجل الطويل إل وجود تكامل مشترك بين رأس المال البشري والنمو الإقتصادي بحيث يؤثر متوسط سنوات الدراسة وعدد الملتحقين بالتعليم العالي على النمو الاقتصادي أي توجد علاقة معنوية طردية ( ايجابية ).

وباستخدام نموذج تصحيح الخطأ توضح نتائج القياس في الأجل القصير أن هناك علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين نمو الاقتصادي ومكونات رأس مال البشري ولكنها عكسية مع متغيرات التعليم وهذا راجع إلى عدم ملائمة مناهج التعليم في مصر في المدى القصير مع احتياجات سوق العمل حيث اعتبر ذلك معوق النمو الاقتصادي.

## 3 ـ دراسة: صالح وانتصار ( ليبيا)

قامت كل من الطالبة إيناس صالح وانتصار أبوبكر بالحاج، بدراسة موضوع بعنوان "الإنفاق على التعليم وأثره على النمو الاقتصادي " في ليبيا خلال فترة 1980-2012 كلية العلوم الاقتصادية والعلوم سياسية جامعة مصراته – ليبيا سنة 2018.

الهدف من هذه الدراسة معرفة أثر ونوع العلاقة بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي، ومعرفة أهم العوامل المؤثرة في تذبذب الإنفاق على التعليم والبحث في معالجتها، لذا اتبعت هذه الدراسة المنهج الكمي التطبيقي في قياس أثر الإنفاق على التعليم على النمو الاقتصادي، وذلك باستخدام الأساليب القياسية والإحصائية حيث تم تقدير النموذج بواسطة برنامج Gretl.

استخدمت الطالبتين في تقدير النموذج لتحديد العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي GDP معبرا عن" النمو الاقتصادي"، والإنفاق على التعليمEG، إضافة إلى الحد الثابتA باعتبار الناتج المحلي متغير تابع والإنفاق على التعليم والمتغير المستقل وبناءا على التقدير ونتائج هذه الدراسة كلما زاد الإنفاق على التعليم بنسبة 1% يزداد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 26%ومعلمة المتغير المستقل موجبة، أي أن هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق على التعليم، فحسب الطالبة من خلال دور الإنفاق على التعليم وتأثيره على النمو،

استخلصت أن ليبيا بذلت مجهودا كبيرا للإنفاق على التعليم إلا أن هذا الجهد غير كافٍ، حسب رأيها يرجع ذلك إلى عدم الإنفاق على التعليم بالشكل الكافي وذلك لتناقص الاستثمار أو بسبب الحصار الاقتصادي، إضافة إلى وجود خلل في توجيه الموارد الاقتصادية لتحقيق النمو الاقتصادي.

## 4 ـ دراسة: حسام (الأردن)

دراسة حسام الدقامسة " حول أثر التعليم على النمو الاقتصادي" دراسة حالة الأردن خلال الفترة بين 1981-2014 وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، تخصص الاقتصاد –جامعة اليرموك – الأردن خلال السنة الدراسية 2017/2016 للعلم هذه الرسالة غير منشورة، أهم ما تهدف إليه هذه الدراسة من خلال ملخص البحث، تهدف إلى استقصاء أثر التعليم ومراحله على النمو الاقتصادي في الأردن، شملت الدراسة نموذجين الأول لاستقصاء أثر التعليم بشكل عام، أما النموذج الثاني لاستقصاء أثر مراحل التعليم على النمو الاقتصادي.

استخدم الطالب في الدراسة القياسية لإجراء اختبار التكامل المشترك طريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة من خلال أسلوب اختبار الحدود ARDL وذلك بتوفر الشروط حيث تعذر الوصول إلى ذكر المتغيرات المستعملة وذلك لعدم نشر كل تفاصيل الرسالة.
توصل الطالب بعد نتائج الدراسة القياسية إلى وجود أثر إيجابي للتعليم على النمو الاقتصادي ممثلا بمتوسط الإنتاجية الحقيقية للعامل الأردني، حيث التعليم الأساسي والتعليم الثانوي له علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي أي "أثر سلبي " أما التعليم العالي له أثر إيجابي على النمومثلا بمتوسط الإنتاجية

الحقيقية للعامل الأردني كما بينت الدراسة أن دخول الحاصلين على مؤهل مهني أعلى من أولئك الحاصلين على مؤهل ثانوي أكاديمي. (الدقامسة، 2017).

**خلاصة الفصل:**

قمنا في هذا الفصل بتوضيح بعض الدراسات السابقة المشابهة لموضوع الدراسة، من خلال ذكر عنوان الدراسة وتقديم ملخص لها وأهم النتائج المتوصل إليها في كل بحث بداية من بعض الدراسات التي اجريت على الجزائر والنتائج التي توصلت إليها، وكذلك لبعض الدراسات الأجنبية لدول نامية مشابهة للجزائر وهذا من أجل اخذ فكرة عامة حول الموضوع ومعلومات واضحة، كما أتاحت لنا الفرصة من استنتاج بعض المقترحات التوصيات التي تركها الباحثون السابقون وتجنب الأخطاء التي وقعوا فيها، والأهم من ذلك من خلال هذه الدراسات تمكنا من الإطلاع على عدد كبير من المصادر والمراجع ذات الصلة بموضوع دراستنا بحيث أخذنا خلفية نظرية عن موضوع الدراسة المراد البحث عنه.

# الفصل الثالث:

# تطور التعليم الثانوي في الجزائر

**تمهيـــــــــــد:**

يعتبر التعليم الثانوي حلقه في سلسلة المراحل التعليمية لكونه يحتل داخل المنظومة التربوية موقفا بين التعليم الأساسي والتعليم الجامعي في السلم التعليمي مما جعله يمثل مرحلة متميزة من مراحل نمو المتعلمين كما انه يمثل نقطة انعطاف هامة في حياه كل طالب نحو تغير مسار حياته كونه مرحلة موصلة ومنتهية في آن واحد وهي وهو مرحلة موصلة الى الدراسات الجامعية من جهة ومنتهية من جهة أخرى عند الرسوب في امتحان البكالوريا.

وتعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل التي تساهم في عمليه التنمية وذلك بتأهيل الطلاب للمساهمة الايجابية في عمليه النمو الاقتصادي نظرا لدور الذي تلعبه في إعداد الأفراد لعالم الشغل وبالتالي رفع الدخل الفردي وسنحاول في هذا الفصل من المبحث الأول ذكر الإسهامات

الاولى لنشاه التعليم الثانوي في الجزائر واهم المبادئ التي تجلى بها هذا الأخير أما البحث الثاني سنتطرق إلى ابرز مشاكل التي واجهت التعليم الثانوي في الجزائر واهم الإصلاحات.

## المبحث الأول: نشأة ومبادئ التعليم الثانوي في الجزائر

### ❖ المطلب الأول: نشأة التعليم الثانوي

ورثت الجزائر بعدما استرجعت سيادتها، منظومة تربوية كانت أهدافها تتمثل في محو الشخصية الوطنية، وطمس معالم كانت أهدافها طمس التاريخ الجزائري لذا كان من اللازم أن تغير هذه المنظومة شكلا ومضمونا، وتعوض بمنظومة جديدة تعكس خصوصيات الشخصية الجزائرية الإسلامية، وقبل الإصلاح الشامل الذي طرأ في( 1980) وبإقامة المدرسة الأساسية اتخذت عدة تعديلات وإصلاحات جزئية بطبيعة الحال، ولكن ذات أهمية كبرى، وقد تمت بناءا على ثلاث اختيارات:

ـ لاختيار الوطني بإعطاء التعريب و.... ما يستحقان من العناية بها.

ـ الاختيار الثوري بتعميم التعليم وجعله في متناول الصغار و الكبار.

ـ الاختيار العلمي يتفتح التعليم نحو العصرية والتحديث و بالتحكم في العلوم والتكنولوجيا. (مرحي، ص 25-33)

### ❖ المطلب الثاني: مبادئ التعليم الثانوي

يرتكز التعليم الثانوي على:

#### ✓ ـ مبدأ وحدة النظام:

وتتمثل هذه الوحدة في استمرارية العناصر المشتركة بين أنواع التعليم كله ( الأساسي ـ الثانوي ـ العالي) أي الربط بين مدخلات الطور الثانوي لم يكن مأخوذا بغين الاعتبار ولهذا السبب ظل التعليم الثانوي يعيش متناقضا بين التعليم العام والتقني رغم أن التفوق كان دائم لحساب التعليم العالي.

ـ أما بالنسبة للتعليم الثانوي فهناك عدم ترابط بينه وبين التعليم العالي من حيث التواصل والانسجام والامتداد وهذا ما يؤكد أن مبدأ الوحدة لم يتحقق بعد في كافة النظام التربوي سواءا من حيث الطريقة التربوية أو من حيث الأساليب والتعليم.

- ✓ **ـ مبدأ التوافق:**

أي التوافق بين نظام التعليم الثانوي والحاجة الاقتصادية الناجمة عن التطور والتنمية وما يلاحظ أنهلا توجد مكاتب بين وزارة التربية و المؤسسات الاقتصادية مختصة في توجيه الطلبة الذين أنهوا مرحلة الثانوية إلى ميادين سوق العمل. (خرموش منى،2009، ص64-65)

## المبحث الثاني: مشاكل وتطور التعليم الثانوي في الجزائر

### ❖ المطلب لأول: مشكلات التعليم الثانوي في الجزائر

كشفت الكثير من اللقاءات التربوية والدراسات التي قام بها الأخصائيون التربويون والأكاديميون أن هناك جملة من المشكلات يعاتب منها التعليم الثانوي تتطلب المعالجة منها: (يعقوب أحمد السراج -)2002

1- إن التعليم الثانوي موجه فقط لمواصلة التعليم الجامعي وليس موجه لمهن الحياة ويتجلى ذالك في المناهج التقليدية النظرية التي تركز فقط على الحفظ والتلقين وحشو الذهن بمعارف ومعلومات كثير والتي لا صلة لها بالحياة المعاصرة ومتطلباتها الاقتصادية والاجتماعية.

2- جمود المناهج بما تحتويه من كثرة المعارف والمعلومات التي لا صلة لها بمتطلبات المجتمع وبتطور العلمي والتكنولوجي الذي أصبح يشكل العمود الفقري لمهن المستقبل.

### ❖ المطلب الثاني :تطورات التعليم الثانوي وأبرز إصلاح

كانت عدد الثانويات غداة الاستقلال 1992-1963 ما لايزيد عن 34 ثانوية، و5823 تلميذ في مرحلة التعليم الثانوي خلال نفس الفترة.

**الشكل رقم (01): تطور عدد التلاميذ في الثانوي**

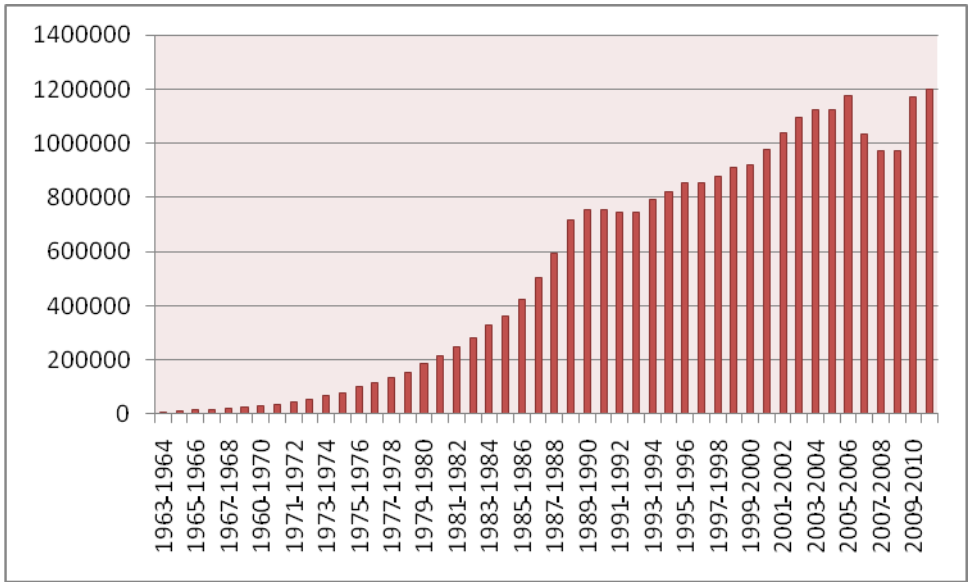


المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على موقع وزارة التربية الوطنية

فيما يخص تعداد التلاميذ في الطور الثانوي، انتقل العدد الإجمالي من 5823 تلميذ موسم 1964/1963 إلى 1175731 تلميذ موسم 2006-2005 كما يوضح الشكل أعلاه.

ليتراجع في الموسم الذي يليه مباشرة إلى أقل من مليون تلميذ، ثم يرتفع أكثر من مليون تلميذ في موسم ( 2009 -2010).

لابد من تزايد عدد الثانويات لاستقطاب هذا هذا التوسع الهائل من التلاميذ وتفادي الاكتضاض في الأقسام.

**الشكل رقم(02):تطور عدد الثانويات 1962 – 2011**

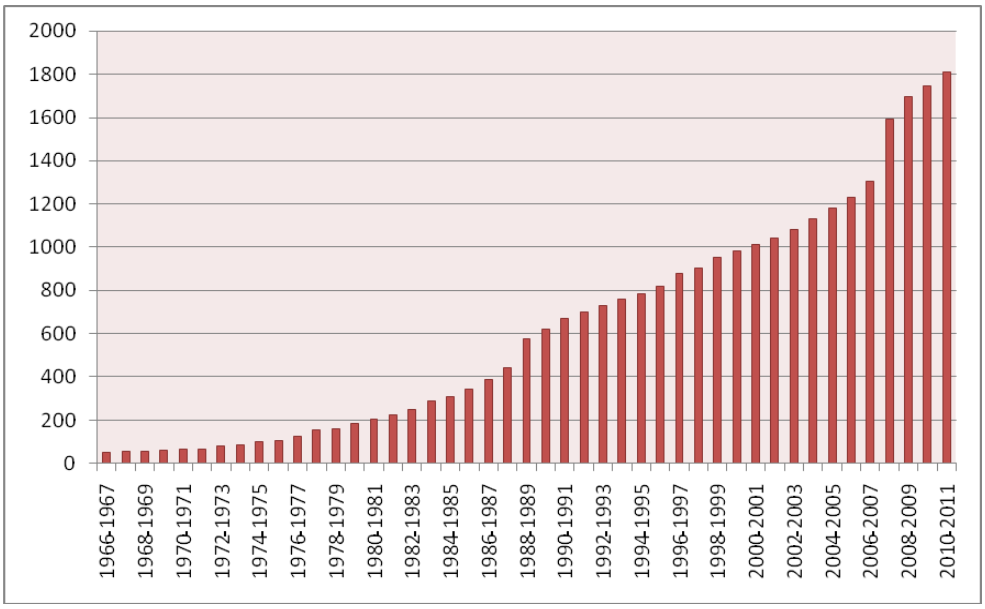


المصدر:من إعداد الطالبين، بالاعتماد على موقع وزارة التربية الوطنية

ـ لينتقل عدد الثانويات من 34 ثانوية موسم 1962- 1963 إلى 1813 ثانوية حتى موسم 2010-2011 استجابة لتوسع عدد التلاميذ طيلة هذه المدة، وهذا توسع لم يقتصر فقط على تعداد التلاميذ وعدد الثانويات فقط بل تضاعف عدد الأساتذة هو الآخر في التعليم الثانوي خلال نفس الفترة، إذ انتقل من 1216 أستاذا منذ أول موسم بعد الاستقلال إلى 74550 أستاذا موسم 2010-2011 .

**الشكل رقم (03): تطور عدد أساتذة التعليم الثانوي**

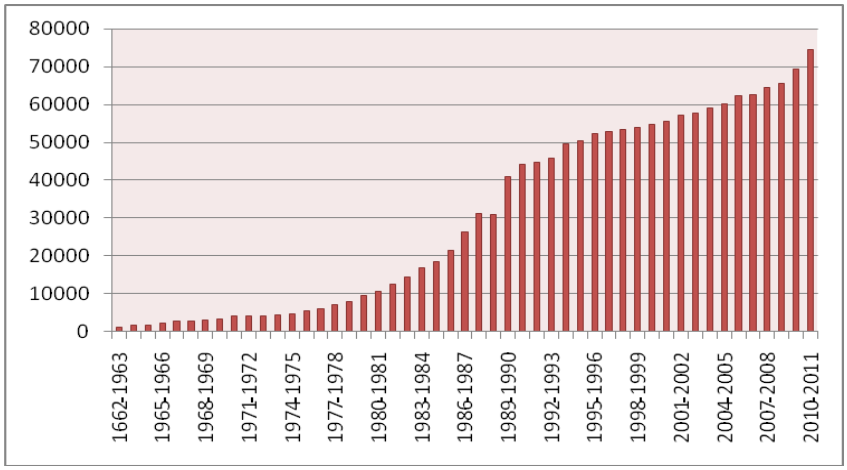


المصدر:من إعداد الطالبين، بالاعتماد على موقع وزارة التربية الوطنية

حيث هذا العدد يعكس حجم التطور الحاصل في هذه المرحلة المهمة من التعليم طيلة أربعة عقود من الزمن، أما من ناحية النتائج على مستوى شهادة البكالوريا تذبذب في النتائج، من خلال الإحصائيات تميزت بمرحلتين منذ استقلال الجزائر مرحة ما قبل التسعينيات كانت النتائج متدنية لتتجاوز نسبة 30% أما المرحلة الثانية بدأت النتائج في التحسن مستمر.

ومن خلال الشكل أدناه سجلت أدنى نتيجة في تاريخ شهادة البكالوريا في الجزائر نسبة 11.98% موسم 1992-1993، ثم بعدها تم تسجيل تحسن ملحوظ لتتجاوز نسبة 50 % موسم 2006-2007 وهذا مايعكس تطور التعليم الثانوي وفعاليته.

**الشكل رقم(04): تطور نتائج البكالوريا 1963- 2011**

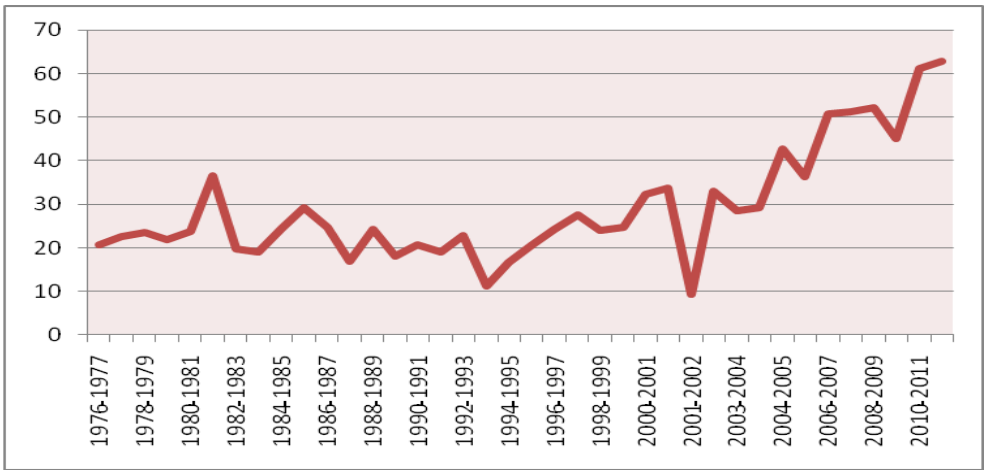


المصدر:من إعداد الطالبين، بالاعتماد على موقع وزارة التربية الوطنية

✓ **ثانيا: تطور التعليم الثانوي في الجزائر خلال ( 2012-2020)**

عرف التعليم الثانوي خلال العشر السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا خاصة في نتائج شهادة البكالوريا مقارنة بالسنوات الماضية وهذا بعد الإصلاحات المتخذة على مستوى التعليم الثانوي سنة 2006، حيث سجلت أعلى نسبة نجاح في شهادة البكالوريا منذ استقلال الجزائر دورة 2011 بنسبة نجاح 62.45%

**جدول رقم (01): تطور نسبة النجاح في شهادة البكالوريا خلال 2012-2020**

| السنة | عدد المترشحين | عدد الناجحين | نسبة النجاح الوطنية |
|---|---|---|---|
| 2012 | 393106 | 230989 | %58.76 |
| 2013 | 574341 | 257190 | %44.78 |
| 2014 | 783444 | 295727 | %45.01 |
| 2015 | 629.914 | 320072 | %51.36 |
| 2016 | 818.518 | 330133 | %49.79 |
| 2017 | 480.999 | 340338 | %56.07 |
| 2018 | 709.448 | 396439 | %55.88 |
| 2019 | 674.831 | 368188 | %54.56 |
| 2020 | 673378 | 372378 | %55.30 |

المصدر وزارة التربية

**ثانيا:مراحل اصلاحات التعليم الثانوي**

✓ **أولا: المرحلة الأولى من( 1962إلى 1970)**

بقي النظام في هذه المرحلة شديد الصلة من حيث التسيير بما كان سائدا قبل الاستقلال ومع ذلك فقد شهد تحويرات نوعية حيث تميزت هذه الفترة بتعميم استعمال اللغة العربية دون إصلاح شامل، كان التعليم في المرحل الأولى مهيكلا في ثلاث أنماط من التكوين تؤدي كل منها إلى شهادة خاصة وتتمثل في:

**أ-)التعليم الثانوي العام:** يدوم ثلاث سنوات ويحضر لمختلف الشعب التي تحظر لامتحان شهادة البكالوريافي الشعب الثلاث :رياضيات، علوم تجريبية، وفلسفة .

**ب-)التعليم الصناعي والتجاري:** وهويحضر التلاميذ لامتحان الأهلية في الدراسات الصناعية (BEI) والأهلية في الدراسات التجارية (BEC)، تدوم الدراسة خمس سنوات

**ج-) التعليم التقني:** يحضر لشهادة التحكم(Brevet de maitrise) خلال ثلاث سنوات من التخصص بعد الحصول على شهادة الكفاءة المهنية (CAP) من أحد مراكز التعليمالتقني(s.farejallah، 2007، ص133)

✓ **ثانيا: المرحلة الثانية ( 1970-1980)**

تمت أهم التغيرات التي وقعت في هذه الفترة في إطار التعليم التقني، حيث أبقي على تحضير بكالوريا تقني رياضي، وتقني اقتصادي، وكذا بكالوريا تقني تابع لشعب تقنيات صناعية وتقنيات محاسبة داخل الثانويات التقنية.

✓ **ثالثا:المرحلة الثالثة من (1980-1989)**

رغم التحولات التي عرفتها المدرسة الأساسية في هذه الفترة، إلا أن التعليم الثانوي لم يعرف تحولات كبيرة رغم إسناده إلى جهاز وزاري مستقل حيث اقتصرت الإصلاحات على التحولات التالية:

**أ-)التعليم الثانوي العام:** إدراج التربية التكنولوجية سنة 1985/1984 وتلقينها من طرف أساتذة العلوم الطبيعية والفيزياء، إلا أنه تم التخلي عنها سنة (1990/1989).

إدراج التعليم الاختياري ( لغات، إعلام إلي، تربية بدنية ورياضية، فن....)ثم التخلي عنه إثر إعادة هيكلة التعليم الثانوي في المرحلة الموالية.

فتح شعبة العلوم الإسلامية في أغلب الثانويات العامة. (s.farejallah، 2007، ص133)

**ب-) التعليم التقني:**

- فتح شعبة تقنية جديدة.
- تطابق التكوين في المتاقن مع التكوين الممنوح في الثانويات التقنية.
- تعميم تدريس مادة التاريخ لتشمل كل الشعب.
- فتح بعض شعب التعليم العالي أمام الحائزين على بكالوريا تقني.

ـ إقامة التعليم الثانوي القصير المدى الذي يتوج بشهادة الكفاءة التقنية والذي ظل ساري المفعول من 1980إلى سنة 1984.

وأمام قلة ناجعة الإجراءات الجزئية التي تم اتخاذها بغية تحسين التعليم الثانوي تجدر بنا الإشارة إلى القرارين:

**1)** توحيد القسمين الوزاريين المكلفين بالتربية(وزارة التربية والتعليم الأساسي+ كتابة الدولة للتعليم للثانوي) في وزارة واحدة هي وزارة التربية والتعليم الوطنية.

**2)** إنشاء اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربية ونظام التكوين بصورة شاملة عام 1989 إلا أن النتائج التي توصلت إليها هذه اللجنة لم يتم استغلالها.

وقد أعيدت صياغة برامج السنة أولى ثانوي، خلال السنة الدراسية 1991/1990 ثم تلتها تعديلات السنوات الثانية والثالثة خلال(1992/1991) على التوالي مع العلم أن كل برامج التعليم الثانوي العام عرفت تخفيفا خلال السداسي الأول من سنة 1994.

**رابعا:المرحلة من (1990) إلى يومنا هذا**

شهدت هذه المرحلة تحولات عديدة على المستوى العالمي والمحلي، وساهمت في إحداث تغيرات على مستوى جميع لقطاعات الحيوية، وقد تأثر قطاع التربية بهذا التغيير، وتم في البداية على مستوى التعليم للثانوي تنصيب الجذوع المشتركة في السنة أولى ثانوي سنة:1992/1991، حيث كانت سابقا ( علوم إنسانية، علوم وتكنولوجيا وآداب)، ومنذ 1993 إلى سنة2004، كانت هيكلة التعليم الثانوي كالتالي:

ـ الجذع مشترك آداب: يرتكز على اللغات والمواد الاجتماعية.

ـ الجذع مشترك علوم: يرتكز على الرياضيات، العلوم فيزيائية، والعلوم لطبيعية.

ـ الجذع مشترك تكنولوجيا: يرتكز على الرياضيات، العلوم فيزيائية، والرسم الصناعي

ـ تنبثق عن الجذوع المشتركة خمسة عشر شعبة تعليمية، ويتفرغ التعليم الثانوي بدءا من السنة الثانية ثانوي إلى، تعليم ثانوي عام يحتوي على خمسة شعب هي:

شعبة العلوم الدقيقة، شعبة العلوم الطبيعية والحياة، شعبة الآداب والعلوم الإنسانية، شعبة الآداب واللغات الأجنبية، شعبة الآداب والعلوم الشرعية.

وتتوج الدراسات في هذه بشهادة بكالوريا التعليم الثانوي (عام) ويمنح التعليم الثانوي العام في الثانويات العامة، وبينما يمنح التعليم الثانوي التكنولوجي والتقني في مؤسسات المتقن الخاصة بهذا النوع من التعليم. (s.farejallah، 2007، ص134- 135 )

وابتداء من الموسم الدراسي 2006/2005 تم تطبيق الإصلاحات الجديدة في مرحلة التعليم الثانوي حيث تم السنة أولى ثانوي ذات الجذعين مشتركين ( جذع مشترك علوم وجذع مشترك آداب) بدلا من ثلاث جذوع مشتركة.

ـ يرتكز جذع مشترك آداب على اللغات والمواد الاجتماعية.

ـ يرتكز جذع مشترك علوم وتكنولوجيا على الرياضيات، العلوم فيزيائية، العلوم الطبيعية و الإعلام الآلي.

وبهذا فقد ارتفع الحجم الساعي لتلاميذ السنة أولى ثانوي من الهيكلة القديمة إلى 34ساعة في الأسبوع وفيما يخص التوجيه إلى السنة الثانية ثانوي ابتداءا من الموسم الدراسي( 2007/2006) فتحت الشعب التالية:

يتفرع عن الجذع المشترك شعبتين هما: ـ شعبة الآداب ـ شعبة الآداب واللغات الأجنبية

يتفرع عن الجذع مشترك علوم وتكنولوجيا إلى أربع شعب هي: ـ شعبة الرياضيات- شعبة العلوم تجريبية ـ شعبة التسيير والاقتصاد ـ شعبة التقني رياضي.

## خلاصة الفصل:

وخلاصه القول فانه مهما يكن من الأمر لم يبقى التعليم الثانوي جامدا في بلادنا، لكن ما ذكرناه سابقا من تطورات فان التعليم الثانوي في الجزائر عاش تحركات جديدة وذلك منذ أن استرجعت البلاد السيادة الوطنية إلى يومنا هذا تمثلت في زياده عدد الثانويات وعدد التلاميذ والمدرسين في ثانويات الجزائر حيث ساهمت من ناحية أخرى في تنظيم وهيكلة المؤسسات الثانوية ونظام سيرورتها بما ساهم في تطور النتائج على مستوى شهادة البكالوريا وهذا بعد محرك فعال للنمو الاقتصادي.

# الفصل الرابع:

# الدراسة القياسية

**تمهيـــــــــــد:**

إن معظم الدراسات الاقتصادية الحديثة أكدت أن التعليم بعد يعد استثمار اقتصاديا وجود علاقة متبادلة بين الاستثمار في التعليم والنمو الاقتصادي أي زيادة الاستثمار في التعليم يعزز النمو الاقتصادي حيث تهدف هذه الدراسة إلى اختبار علاقتي بينهما في الجزائر خلال فتره الممتدة (1980 /2017 ) وسنعتمد في ذلك على منهجية التكامل المشترك (Johanson)وذلك بدراسة بعض المتغيرات وأثارها على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائرGDPC وهذا من أجل الوصول إلى مدى تأثير التعليم الثانوي في الجزائر على النمو الاقتصادي.

## المبحث الأول: منهجية الدراسة

### المطلب الأول: نشأة مفهوم التكامل المشترك:

#### ✓ أولا:نشأة التكامل المشترك:

قدم التكامل المشترك الذي يعتبر من أهم المواضيع في الاقتصاد القياسي خصوصا والاقتصاد عموما لأول مره سنة 1981 من قبل(Granger) إذ تم البرهان عليه هو وزميله Engle سنة (1987)حيث اشترك الاثنان في تحديد التكامل المشترك بمنهجية سموها ( Engle and Granger) هذه المنهجية تبنى عليها أساليب وطرق نستطيع أن نستخدمها في تقدير المتغيرات.

#### ✓ثانيا:مفهوم التكامل المشترك

سوف نقوم بإعطاء بعض المفاهيم الضرورية حول تقنيه التكامل المشترك والتي منها:

تحليل التكامل المشترك يسمح بتحديد العلاقة المشتركة بين عده متغيرات تم طرح هذا المفهوم سنة 1974 (Newbold -Granger) تحت اسم الانحدارات الزائفه ثم تم اظفاء الطابع الرسمي عليه من قبل (1987,Granger -Engle)

وأخيرا بواسطة Johansen في سنتي( 1999و 1995).

ـ تكون السلسلة Yt متكاملة من الدرجة d (d ≥1) إذا كان $\Delta^{d}Y_t$ غير مستقرة و$\Delta^{d-1}Y_t$ مستقر إذن تكون السلسلة مستقرة من الدرجة 0.

ـ لتكن السلسلةXt مستقرة والسلسلة Yt متكاملة من الدرجة1،إذن يكون (Xt+Yt) متكامل من الدرجة 1 ومع ذلك إذا كانت السلسلتان Xt,Yt متكاملتان من الدرجة d فإن (Xt+Yt) متكامل من الدرجة d,أي مستقر (في حالة إلغاء الإتجاهين العامين لبعضها البعض).(رملي,2020,ص140)

### التعريف2:

مغهوم التكامل المشترك قدم للمرة الأولى من قبل *Granger(1981)* وأضاف له *Phillips (1986,1987)* و *Engle and Granger (1987),* و *Engle and Yoo(1987)* و *Johansen (1988, !991, 1995 a),* و *Stock and Watson (1988), Phillips and Ouliaris(1990)* وآخرين. بالعمل في أطار نظام من متغيرين مع متجه تكامل مشترك واحد على الأكثر، *Engel and Granger(1987)* قدما تعريف التكامل المشترك بين متغيرين.

السلاسل الزمنية $Y$ و $X$ يقال بأنهما متكاملتان من الدرجة $d,b$ حيث

$$d \geq b \geq 0$$

وتكتب $Y_t, X_t \sim CI(d,b)$ اذا (أ) كلا السلسلتين متكاملتين من الدرجة $d$ و (ب) يوجد مجموع خطي من هذه المتغيرات مثل $\beta_1 Y_t +, \beta_2 X_t$ الذي هو متكامل من الدرجة $d$-$b$ المتجه $[\beta_1, \beta_2]$ يطلق علية متجه التكامل المشترك.

## المطلب الثاني:شروط التكامل المشترك

. شروط التكامل المشترك نقول ان السلسلتينX و Y متكاملتين إذا تحقق الشرطان التاليان

- إذا تضمنا اتجاها عاما عشوائيا بنفس درجة التكامل d
- توليفة خطية للسلسلتين تسمح بالحصول على سلسلة ذات درجة تكامل أقل. ليكن

$$X \rightarrow I(d)$$

$$Y \rightarrow I(d)$$

$$a1Xt+a2Yt \rightarrow I(d-b)$$

بحيث:

مع: $d>b>0$ وترمز : $I(d,b)$ ~~G~~ **Xt ,Yt**

حيث: يسمى [a1+a2] بشعاع التكامل المشترك

في الحالة العامة ل k متغير،فإن

$$X_{1t} \rightarrow I(d)$$

$$X_{2t} \rightarrow I(d)$$

…

$$X_{kt} \rightarrow I(d)$$

نشير إلى : **Xt=(X 1t ,X 2t……X kt)**

إذا وجد شعاع التكامل المشترك $\mathbf{a}=(\mathbf{a}_1,\mathbf{a}_2,\ldots\ldots\mathbf{a}_k)$ ذو البعد (kx1) بحيث I(d-b) $aXt \rightarrow$

فان عدد المتغيرات k لها تكاملا مشتركا وشعاع التكامل المشترك هو a.نضع $CI(d,b) \rightarrow X\ t$ مع: b>0

## المبحث الثاني: نموذج بيانات الدراسة

### ❖ المطلب الأول: نموج الدراسة

سنحاول أن نبين تأثير التعليم الثانوي على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك بتقديم النموذج التالي:

$$lnGDP_t = \alpha_0 + \alpha_1\ lnGFCF_t + \alpha_2\ lnLAB_t + \alpha_3\ lnBAC_t + \mu_t \quad (1)$$

- بحيث GDP هو متغير تابع يعبر على النمو الاقتصادي.

- GFCF متغير مستقل يعبر عن رأس المال المادي.

LAB: متغير مستقل يعبر عن عدد العمال.

- BAC نسبه النجاح في شهادة البكالوريا.

تتمثل فترة الدراسة من (1980- 2017 )كما تم الحصول على جميع بيانات الدراسة من قاعدة البيانات البنك العالمي باستثناء نسبه نجاح البكالوريا التي تم الحصول عليها من موقع وزاره التربية الوطنية ويمكن تفصيل تطور هذا المتغيرات في المطلب التالي.

## ❖ المطلب الثاني: بيانات الدراسة

- تتمثل في GDP هو متغير بين الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي وبالأسعار الثابتة سنه 1990.
- GFCF هو متغير يمثل تراكم الخام لرأس المال ثابت بالدولار الأمريكي وبالأسعار الثابتة.
- LAB هو عدد العمال .
- BAC نسبة النجاح في شهادة البكالوريا.

جميع هذه المتغيرات تخص الفتره الممتده (1980- 2017).

### 1- الناتج المحلي الإجمالي:

هو مؤشر اقتصادي يستعمل لقياس قيمه المال تنتجه القطاعات الاقتصاديه في داخل البلد الواحد خلال سنه واحده.

**الشكل رقم(5):الناتج المحلي الإجمالي**

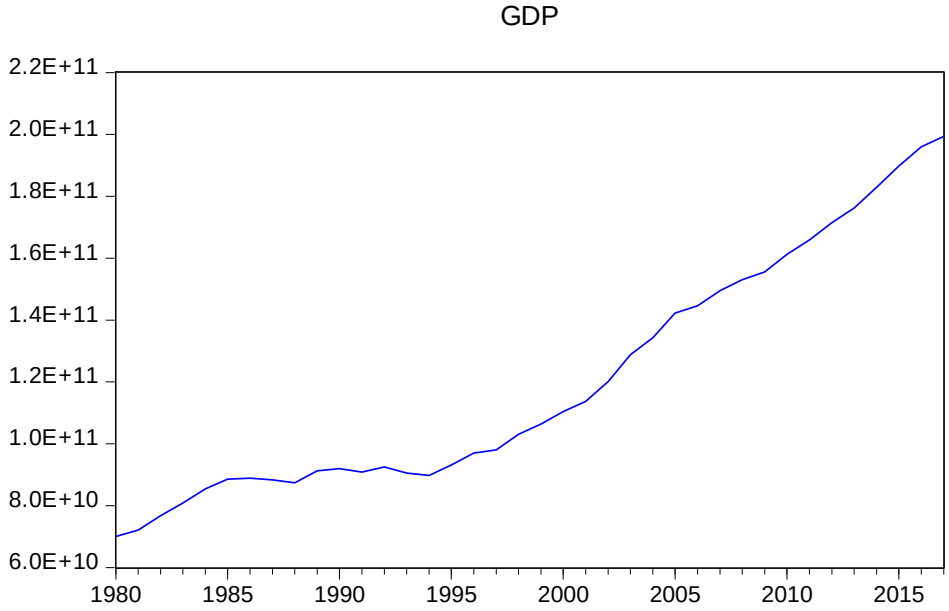

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على برنامج Eviews9

نلاحظ من خلال الشكل أن (GDB)ارتفع بزيادة طفيفة من سنة 1980 حتى سنة 1985 إلى انه سنة 1986 عرف ثبات حتى منتصف التسعينات وهذا بسبب الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الدولة ثم عاد ليرتفع مره أخرى سنه 1998 و هذا راجعا إلى ارتفاع أسعار النفط و برنامج تصحيح (FMI)

### ✓ 2 ـ التراكم الخام لرأس المال (GFCF):

يتمثل في قيمه الاستثمارات المادية المعبر عن السلع المعمرة الموجودة بحوزة الأعوان الاقتصاديون المنتجة ألمقيمة و تستخدم لفترة طويلة لمدة سنه على الأقل في عمليه الإنتاجية.

**الشكل رقم (6): التراكم الخام لرأس المال**

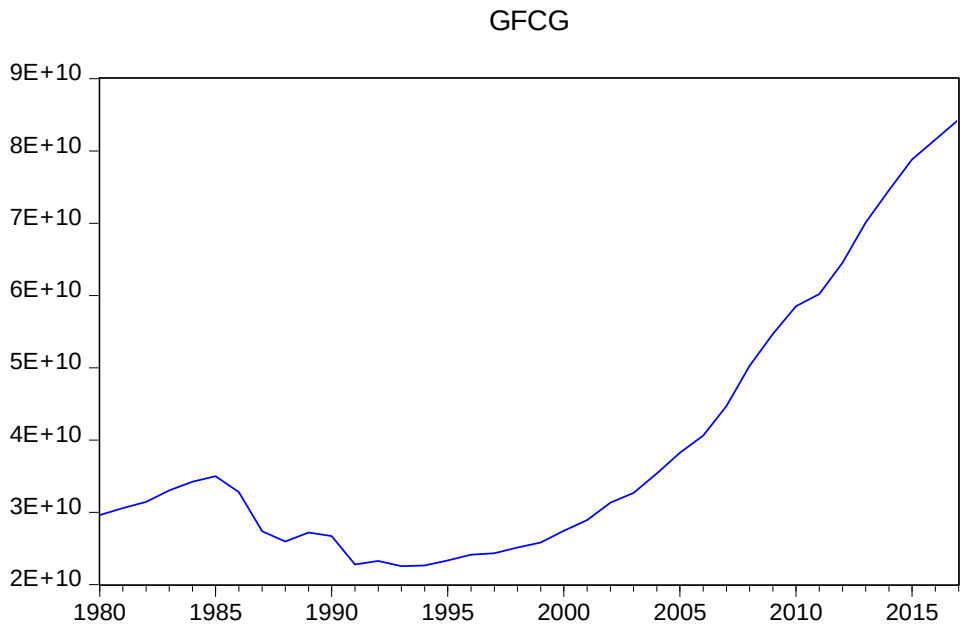


المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews9

ـ من خلال هذا الرسم البياني إن هذا المعدل عرف تطور طفيف من (1980) الى غاية (1985) ثم عاود الانخفاض حيث كانت أدنى قيمه له سنه (1993) قدر ب 2,26 مليار, وهذا راجع الى الأزمة الاقتصادية سنة (1986)والتي تمثلت انخفاض معدل النمو إلى 1 وانهارت القدرة الشرائية للمواطنين وارتفاع نسبة التضخم و ثم يزاول الارتفاع ليبلغ أعلى قيمة(2017) قدرت ب 84,33 مليار دولار.

### ✓ 3- عدد العمال LAB:

يمثل هذا الأخير ارتفاع مستمر طوال فتره الدراسة حيث كان عدد العمال (315800)سنة 1980 ونلاحظ من الجدول إن عدد العمال تضاعف من سنة 1980 إلى سنه 2017 بأربع أضعاف تقريبا حيث بلغ (10858000).

**الشكل رقم (7):عدد العمال**

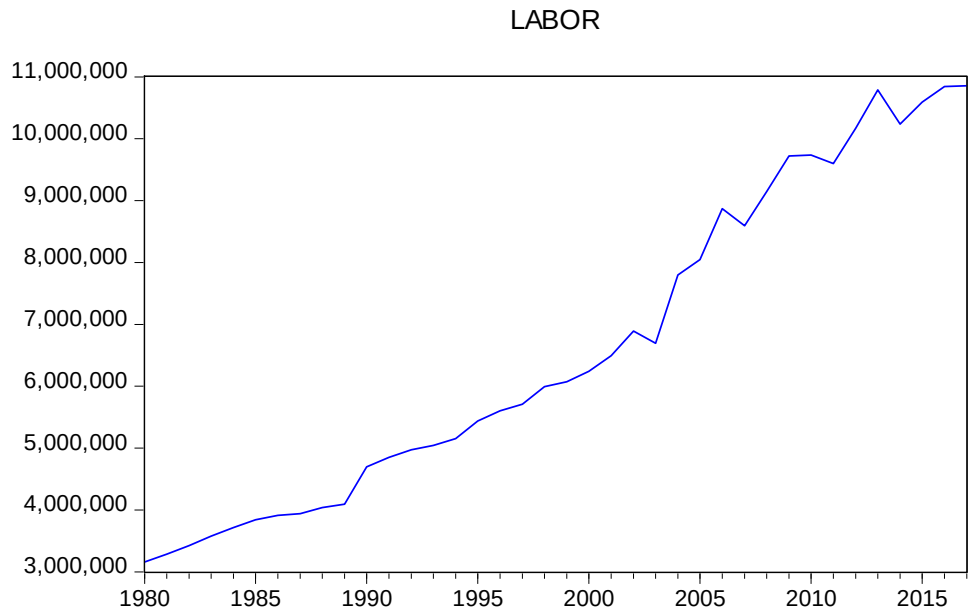


**المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على برنامج Eviews9**

### ✓ 4- نسبة الناجحين في شهادة البكالوريا:

من خلال التمثيل البياني نلاحظ أن نسبه نجاح البكالوريا عرف تذبذب طوال فتره الدراسة بحيث كانت أدنى قيمة مسجلة سنه 1993 بنسبة نجاح قدرت ب 10,54% وكانت أعلى نسبة نجاح مسجلة سنة 2011 والمقدرة ب 62,45%،حيث من خلال الشكل البياني تبين أن نسبة البكالوريا دائما كانت تفوق 30% ابتداءا من سنة (2000).

**الشكل رقم(8):نسبة الناجحين في البكالوريا**

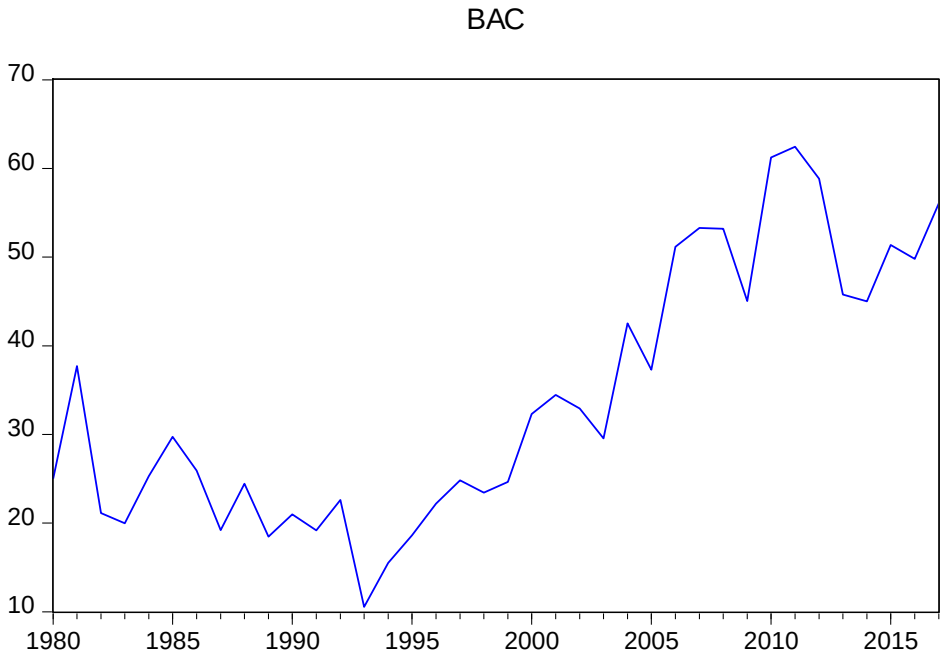


المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على برنامج Eviews9

## ❖ المطلب الثالث: الوصف الاحصائي لبيانات الدراسة

**الجدول رقم(2): نتائج الوصف الاحصائي**

**Statistiques descriptives**

| | N | ادنى قيمة | اعلى قيمة | المتوسط | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|---|
| Gdp | 38 | 70016133106,52 | 199367413967,45 | 120479976415,5006 | 38854559912,63407 |
| Gfcf | 38 | 22520651118,00 | 84334521489,00 | 39589424506,1316 | 18692234504,34854 |
| Lab | 38 | 3158000,00 | 10858000,00 | 6627421,0526 | 2580056,31231 |
| Bac | 38 | 10,54 | 62,45 | 33,9916 | 14,67368 |
| N valide (listwise) | 38 | | | | |

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على برنامج Eviews9

من خلال الجدول نلاحظ مايلي:

1- أن الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ متوسطه (120,4 مليار دولار) خلال فتر الدراسة وبانحراف معياري قدر ب( 38,85 مليار دولار)وسجلت أعلى قيمة مقدارها( 199 مليار دولار)،وأدنى قيمة قدرت ب (70 مليار دولار).

2- بالنسبة تراكم الخام لرأس المال فقد قدر متوسطه (39,58 مليار دولار) وبانحراف معياري قدر ب(18,69مليار دولار) تسجيل أعلى قيمة مقدارها(84,33مليار دولار)،وأدنى قيمة قدرت ب (22,52مليار دولار).

3- أما فيما يخص متغير عدد العمال فقد بلغ متوسطه (6,62 مليون) وبانحراف معياري فدلر ب 2,58 مليون)

كما سجلت أعلى قيمة وأدنى فيمة على التوالي (10,85مليون و3,54 مليون).

4- فيما يخص معدل البكالوريا فقد قد بلغ متوسطه(33,99%) وقدر انحرافه المعياري ب(14,67%) وتم تسجيل أعلى قيمة لنسبة نجاح قدرت ب(62,54%) وأدني قيمة قدرت ب (10,54%)

## المبحث الثالث: عرض النتائج ومناقشتها

### ✓ المرحلة الأولى: اختبار الاستقرارية

قبل إجراء الدراسة القياسية من الضروري اختبار استقرارية السلاسل الزمنية بناءا على الجدول:

**الجدول رقم (3): نتائج اختبار الاستقرارية**

| المتغير | ADF | | | PP | | | الرتبة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الاتجاه والقاطع | القاطع | بدون اتجاه ولا قاطع | الاتجاه والقاطع | القاطع | بدون اتجاه ولا قاطع | |
| Lngdp | 1,564957 | 0,556036 | 2,826871 | 1,381994 | 0,219039 | 5,365266 | I(1) |
| Dlngdp | 3,611065 | 3,631891* | 1,522018 | 3,571494 | 3,683967* | 1,830379 | |
| Lngfcf | 0,637285 | 1,109674 | 0,641204 | 0,765334 | 0,946062 | 1,715430 | I(1) |
| Dlngfcf | 3,940934** | 1,251066 | 1,080506 | 3,821036** | 3,151055** | 2,797501* | |
| Lnlab | 2,629295 | 1,022813 | 5,136275 | 2,513619 | 1,196864 | 7,259380 | I(1) |
| Dlnlab | 8,080049* | 8,06314* | 1,227933 | 8,291608* | 8,251080* | 4,985726* | |
| Lnbac | 2,900883 | 1,487799 | 0,364358 | 2,693568 | 1,375671 | 1,195044 | I(1) |
| Dlnbac | 8,900679 | 8,808048 | 8,898822* | 10,13775 | 8,936692 | 8,916107* | |

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على برنامج Eviews9

نلاحظ خلال الجدول أن المتغير التابع gdb مستقر في الرتبة الأولى عند درجة معنوية 1% أما المتغير المتغير المستقل gfcf فهو كذلك مستقر في الرتبة الاولى عند درجة معنوية 5% أما فيما يخص بقية المتغيرات المستقلة فهي مستقرة في الرتبة الاولى وعند درجة معنوية 1% وفي الاخير تبين أن جميع المتغيرات متكاملة عند الرتبة الأولى وهو ما يسمح باستخدام منهجية التكامل المتزامن حسب أسلوب (johonson) وهذا ما أكدته نتائج الاختبارات ADFوPP

**المرحلة الثانية: دراسة طبيعة الارتباط مابين متغيرات الدراسة**

**وهو ما يتضح في الجدول التالي:**

**الجدول رقم(4): نتائج الارتباط ما بين متغيرات الدراسة**

| BAC | LAB | GFCF | المتغير |
|---|---|---|---|
| | | 1,000 | GFCF |
| | 1,000 | 0,853** | LAB |
| 1,000 | 0,856** | 0,822** | BAC |

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews9

حيث تبين أن وجود ارتباط بين تراكم الخام لرأس المال وعدد العمال بنسبة 85,3 %كما أنه يوجد ارتباط بين عدد العمال ومعدل البكالوريا بنسبة 85,6 %وهي ارتباطات نوعا ما جيدة ما بالنسبة لمعدل البكالوريا فإنه يوجد ارتباط بينه وبين تراكم الخام لرأس المال بنسبة 82,2% عند درجة معنوية 1%، من جهة اخرى يتبين عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة.

✓ **المرحلة الثالثة: التأخرات**

بعد ذلك سيتم تحديد فترات الإبطاء المناسبة لإجراء الدراسة

**الجدول رقم(5): نتائج فترات الإبطاء**

| Lag | LogL | LR | FPE | AIC | SC | HQ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 0 | 63.44179 | NA | 3.94e-07 | -3.396674 | -3.218920 | -3.335313 |
| 1 | 236.5462 | 296.7503 | 5.01e-11 | -12.37407 | -11.48530* | -12.06726 |
| 2 | 249.6349 | 19.44617 | 6.15e-11 | -12.20771 | -10.60792 | -11.65546 |
| 3 | 279.0003 | 36.91646* | 3.17e-11* | -12.97144* | -10.66064 | -12.17376* |

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على برنامج Eviews9

من خلال الجدول نلاحظ فترات الإبطاء تتراوح ما بين المجال [1 3]

درجة التأخر تعطي أقل قيمة لمعيارية LR FPE AIC SC HQ هي الدرجتين 1و3 أي عدد درجات التأخر في نموذج VAR هي 5.

✓ **المرحلة الرابعة:اختبار التكامل المشترك**

بعد تحديد فترات الإبطاء سيتم اختبار وجود أو عدم وجود تكامل مشترك في المدى الطويل

من الجدول نلاحظ:

**الجدول رقم(6): نتائج اختبار التكامل المشترك**

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| Hypothesized | | Trace | 0.05 | |
| No. of CE(s) | Eigenvalue | Statistic | Critical Value | Prob.** |
| None * | 0.548216 | 60.30856 | 47.85613 | 0.0022 |
| At most 1 * | 0.459564 | 33.29382 | 29.79707 | 0.0190 |
| At most 2 | 0.233104 | 12.37096 | 15.49471 | 0.1400 |
| At most 3 | 0.093757 | 3.347208 | 3.841466 | 0.0673 |
| Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level | | | | |
| * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level | | | | |
| **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values | | | | |
| Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue) | | | | |
| Hypothesized | | Max-Eigen | 0.05 | |
| No. of CE(s) | Eigenvalue | Statistic | Critical Value | Prob.** |
| None | 0.548216 | 27.01474 | 27.58434 | 0.0590 |
| At most 1 | 0.459564 | 20.92286 | 21.13162 | 0.0534 |
| At most 2 | 0.233104 | 9.023752 | 14.26460 | 0.2842 |
| At most 3 | 0.093757 | 3.347208 | 3.841466 | 0.0673 |
| Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level | | | | |
| * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level | | | | |
| **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values | | | | |

من الجدول نلاحظ عدد المعادلات تكامل المشترك مابين المتغيرات الدراسة هو اثنان وهذا ما تأكده احصائية الأثر ( trace statistique) حيث نلاحظ أن القيمة الاحتمالية Prob تساوي 0,0022 و0,0190 وهما أصغر من 0,05 وبالتالي وجود تكامل مشترك في المدى الطويل بين المتغيرات.

## ✓ المرحلة الخامسة: التقديرات

في هذه المرحلة سوف يتم دراسة مدى صلاحية النموذج لإجراء هذه الدراسة

**الجدول رقم (7)نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM**

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| Dependent Variable: D(LNGDP) | | | | |
| Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps) | | | | |
| Date: 06/16/21 Time: 00:53 | | | | |
| Sample (adjusted): 1984 2017 | | | | |
| Included observations: 34 after adjustments | | | | |
| D(LNGDP) = C(1)*( LNGDP(-1) + 3.17005030817*LNABFF(-1) - 1.94458147932*LNLAB(-1) - 1.82823134802*LNBAC(-1) - 65.7909323563 ) + C(2)*D(LNGDP(-1)) + C(3)*D(LNGDP(-2)) + C(4) *D(LNGDP(-3)) + C(5)*D(LNABFF(-1)) + C(6)*D(LNABFF(-2)) + C(7) *D(LNABFF(-3)) + C(8)*D(LNLAB(-1)) + C(9)*D(LNLAB(-2)) + C(10) *D(LNLAB(-3)) + C(11)*D(LNBAC(-1)) + C(12)*D(LNBAC(-2)) + C(13) *D(LNBAC(-3)) + C(14) | | | | |
| | | | | |
| | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| C(1) | -0.021101 | 0.006546 | -3.223313 | 0.0043 |
| C(2) | 0.142083 | 0.224066 | 0.634111 | 0.5332 |
| C(3) | 0.367117 | 0.247122 | 1.485568 | 0.1530 |
| C(4) | -0.015032 | 0.208926 | -0.071951 | 0.9434 |
| C(5) | 0.079580 | 0.082117 | 0.969108 | 0.3441 |
| C(6) | -0.042778 | 0.100698 | -0.424811 | 0.6755 |
| C(7) | 0.113375 | 0.095630 | 1.185551 | 0.2497 |
| C(8) | -0.105288 | 0.095483 | -1.102691 | 0.2833 |
| C(9) | -0.149649 | 0.096956 | -1.543476 | 0.1384 |
| C(10) | -0.212558 | 0.091696 | -2.318083 | 0.0312 |
| C(11) | -0.026067 | 0.023633 | -1.102989 | 0.2831 |
| C(12) | -0.056777 | 0.017964 | -3.160528 | 0.0049 |
| C(13) | -0.041866 | 0.016877 | -2.480681 | 0.0221 |
| C(14) | 0.026449 | 0.008496 | 3.113212 | 0.0055 |
| | | | | |
| R-squared | 0.617072 | Mean dependent var | | 0.026536 |
| Adjusted R-squared | 0.368168 | S.D. dependent var | | 0.021597 |
| S.E. of regression | 0.017167 | Akaike info criterion | | -4.998795 |
| Sum squared resid | 0.005894 | Schwarz criterion | | -4.370294 |
| Log likelihood | 98.97952 | Hannan-Quinn criter. | | -4.784458 |
| F-statistic | 2.479160 | Durbin-Watson stat | | 2.214607 |
| Prob(F-statistic) | 0.033043 | | | |

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على برنامج Eviews9

نلاحظ أن c(1) سالبة (0,021101-) ومعنوية لأن القيمة 0,0043 أصغر من 0,05 ,ولدينا R تساوي 61,7% وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 61,7 %من التغير في الناتج المحلي الاجمالي.

مع العلم أن قيم احصائية فيشل (F) تساوي 0,033043 وهي معنوية لأنها أقل من 5 %

اذن النموذج صالح لإجراء الدراسة.

## المرحلة السادسة:اختبار جودة النموذج

قبل اعتماد النموذج في تقدير الآثار القصيرة و طويلة الأجل ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، وذلك خلال استخدام الاختبارات التالية:

### التوزيع الطبيعي للبواقي:

**الشكل رقم (9) :اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية**

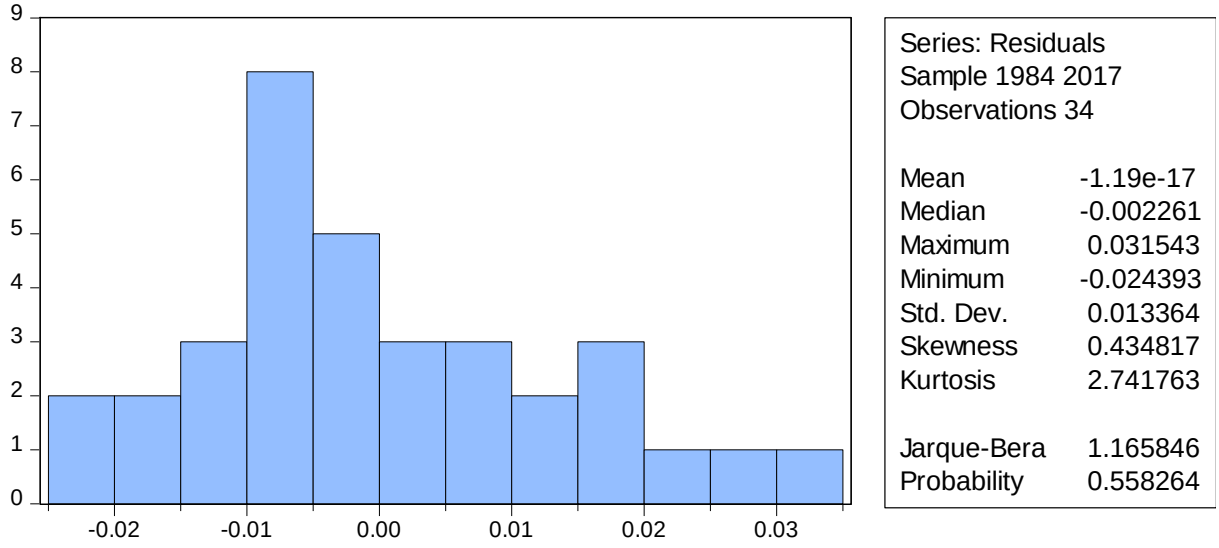


المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على برنامج Eviews9

اعتمدنا على إحصائية (Jarque-Bera) حيث:يلاحظ أن الاحتمال أكبر من 5% مما يعني أن البواقي تتبع توزيعا طبيعيا، و منه نقبل فرضية العدم ($H_0$)، التي تنص

على ان البواقي تتبع توزيع طبيعي، وقيمة الاحتمال الموافقة لاختبار (J-B) أكبر من 5% تؤكد ذلك.

**أ- اختبار شروط استقلال حدود الخطأ:**

بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من أجل هذا نلجأ إلى اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

| Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 2.117903 | Prob. F(3,17) | 0.1357 |
| Obs*R-squared | 9.250186 | Prob. Chi-Square(3) | 0.0261 |

لمصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على برنامج Eviews9

نلاحظ من خلال الجدول أن الاحتمال أكبر من 5% أي أن prob تساوي 0,13 أكبر من 0,05 وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية التي مفادها عدم وجود ارتباط ذاتي لبواقي نموذج مقدر بينما obs-Rsqauar أقل من 5%.

**ب - تجانس ثبات تباين البواقي:**

يعتبر تجانس وثبات تباين الخطا للنموذج شرط جد مهم لدراسة دوال وتحليل تفكيك التباين لمعرفة ثبات تباين خطأ من عدمه قمنا باخضاع النموذج للإختبار التالي

**الجدول رقم(9):نتائج تجانس ثبات تباين البواقي**

| Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.459841 | Prob. F(16,17) | 0.9363 |
| Obs*R-squared | 10.27010 | Prob. Chi-Square(16) | 0.8521 |
| Scaled explained SS | 3.094824 | Prob. Chi-Square(16) | 0.9998 |

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على برنامج Eviews9

من خلال الجدول نلاحظ أن احتمال أكبر من 5% أي أن 0,93 أكبر من 0,05 أي هناك تباين وتجانس في البواقي.

✓ **المرحلة السابعة: اختبار السببية.**

**الجدول رقم(10):نتائج اختبار السببية**

| Null Hypothesis: | Obs | F-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|
| LNBAC does not Granger Cause LNGDP | 35 | 0.76815 | 0.5215 |
| LNGDP does not Granger Cause LNBAC | | 3.96837 | 0.0178 |

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على برنامج Eviews9

من خلال الجدول نلاحظ:

✓ ـ **أولا**: أن متغير نسبة البكالوريا (bac)لا يتسبب في النمو الاقتصادي لأن احتمال أكبر من 5% وهو غير معنوي وهذا راجع إلى أسباب منها:

1ـ البطالة: إن الحاصلين على شهادة البكالوريا بعد التخرج من الجامعة يواجهون مشكلة البطالة وهذا ما أكده مصدر الديوان الوطني للإحصائيات حيث بلغت نسبه البطالة في الجزائر11,4% في ماي 2019 في حين كانت نسبة البطالة عند خريجي الجامعة 27,8% وهذا ما يقارب 402000 بطال.

2ـ جودة التعليم:هنالك نقص في جودة التعليم بالجزائر حيث وضع مؤشر جوده التعليم العالمي لسنه 2019 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس الجزائر في المركز 119 في مؤشر جوده التعليم الجامعي إذ كشف التقرير العالمي للمنتدى الاقتصادي العالمي مؤشر دافوس الذي يضم 140 دولة عن تراجع الجزائر مقارنه بالعام الماضي في جوده التعليم الجامعي والتعليم حيث تراجعت الجزائر إلى المرتبة 119 عالميا في جوده التعليم الجامعي بعد ان احتلت المرتبه 92 السنة الماضية كم احتلت المركز 11 عربيا.

✓ **ـ ثانيا**:النمو الاقتصادي والمتمثل في GDP يتسبب في ارتفاع نسبة البكالوريا لأن ارتفاع النمو الاقتصادي يعني زيادة الانفاق الحكومي على التعليم والمتمثل في بناء مزيد من الثانويات ارتفاع نسبة توظيف الأساتذة.....الخ، كل هذه العوامل تحسن من معدلات البكالوريا .

**خلاصة الفصل:**

حاولنا في هذا الفصل أن نجيب عن فرضية الدراسة من خلال محاولة قياس مدى تأثير التعليم الثانوي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1980-2017)، و من أجل دراسة هذا الأثر استخدمنا معدل الناجحين في شهادة البكالوريا خلال فترة الدراسة كمتغير مستقل لتمثيل التعليم الثانوي والناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع لتمثيل النمو الاقتصادي، حيث تم التعريف بالنموذج المستخدم و ذلك باستعمال برنامج EVIEWS كأداة للقياس، من خلال استخدام منهجية التكامل المشترك بأسلوب(JOHONSON)

فقد توصلنا من خلال النتائج المتوصل إليها بفضل الدراسة القياسية إلى وجود تكامل مشترك ما بين جميع متغيرات الدراسة في المدى الطويل، لكن لا وجود لتأثير التعليم الثانوي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة

# الخاتمة

## الخاتمة:

في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية الراهنة، أيقن الباحثون الاقتصاديون أن التنمية الاقتصادية لا تقتصر على مدى توفر الموارد الطبيعية أو رؤوس الأموال بمقدار اعتمادها على مدى تأثير التعليم على النمو الاقتصادي، فهنالك بلدان تزخر بثروات طبيعية هائلة وتملك رؤوس أموال ضخمة لكنها لم تصل إلى المستوى المطلوب وذلك لأنها أهملت كنز من الكنوز المكنونة ألا وهو التعليم مهما تحدثا عن أهميته وقيمته فلن نوفيه حقه لأنه يمس جميع منافي الحياة.

لذا تأتي هذه الدراسة كمحاولة للبحث في العلاقة بين التعليم الثانوي والنمو الاقتصادي في الجزائر وما مدى تأثير التعليم الثانوي على النمو الاقتصادي وذلك من الناحية التطبيقية على حالة الجزائر، مستخدمين نموذج التكامل المشترك لجوهنسون وقد اضافت هذة الدراسة عدة متغيرات منها:

النمو الاقتصادي كمتغير تابع ورأس المال البشري (BAC) متغير مستقل وذلك خلال فترة مابين (2017/1980)، توصلت الدراسة إلى وجود تكامل مشترك ما بين جميع متغيرات الدراسة.

ومن خلال النتائج المتحصل عليها يتتضح لنا مايلي:

ـ وجود علاقة سببية بين النمو الاقتصادي المتمثل في الناتج المحلي والتعليم الثانوي في الجزائر.

ـ متغير التعليم ومعدل البكالوريا لايؤثر في النمو الإقتصادي.

# قائمة المراجع

قائمة المراجع :

1) بلحنافي أمينة، ومختاري فيصل. (2016). أثر التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الدرا ـ ـ بوضياف حفيظ. أثر التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر، https :// www.enssea.dz

2) بوطيبة فيصل. (2010). العائد من التعليم في الجزائر،رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان.

3) بوطيبة، فيصل .(2013). العائد من الاستثمار في التعليم، عمان: دار اليازوري.

4) حسام الدقامسة " حول أثر التعليم على النمو الاقتصادي" دراسة حالة الأردن خلال الفترة بين 1981-2014 ، شهادة الماجستير في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، تخصص الاقتصاد –جامعة اليرموك – الأردن خلال السنة الدراسية 2016/

**5)** دكومي نورة. (2016). قياس أثر التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة أم البواقي.

6) رفيق زواولة،(2004)، تنظيم وهيكلة الجامعة الجزائرية،مذكرة ماجستير،جامعة قسنطينة.

7) صالح ايناس وانتصار أبوبكر بالحاج، "الإنفاق على التعليم وأثره على النمو الاقتصادي " ليبيا كلية العلوم الاقتصادية والعلوم سياسية ، جامعة مصراته – ليبيا سنة 2018.

8) عبد الهادي محمد فلاق، دور رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي ، يجامعة حسيبة بن بوعلي،شلف.

9) غيدة فلة، وغيدة فوزية. (2018). أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة إنماء الاقتصاد والتجارة- العدد الثالث .

10) فلاق محمد، مداح عبدالهادي ،دور الرأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية،جامعة حسيبة بن بوعلي،شلف.

11) كركود أحلام،دور الاستثمتر في الرأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل المعرفة، جامعة محمد بوقرة، بومرداس.

12) مساهل عبد الرحمان، الاستثمار في رأس المال البشري واشكالية هجرة الكفاءات في المنطقة المغاربية،2013/2000

13) مصطفى خليل الكسواتي، إدارة التعليم، عمان، دار صفاء

14) موساوي محمد ،الاستثمار في رأس المال البشري وأثره على النمو الاقتصادي،2011/1970،رسالة دكتورته في الاقتصاد،جامعة أبو بكر بلقايد،تلمسان.

15) موقع وزارة التربية الوطنية،نشر في (2015). الجزائر العاصمة. https://www.education.gov.dz

16) نشوى محمد عبد ربه عنوان" قياس أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي بمصر" خلال فترة (1995- 2018 ).

17) ياغي محمد عبد الفاتح،التدريب الإداري بين النظرية والتطبيق،2003،دار وائل.